الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: ط1: M201535108337
ط2: M201535113618

تطور المسألة النفطية في الوطن العربي (1913-1973م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ **تخصص: وطن عربي معاصر**

إعداد الطالبتين:
بيبي ياسمينة
سالمي زينب

إشراف الدكتور:
أحمد مسعود سيد علي

لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الكامل جويبة	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	رئيسا
سيد علي أحمد مسعود	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	مشرفا ومقررا
حسين محمد الشريف	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2019-2020م

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ المحترم أحمد مسعود سيد علي الذي تكرم بالإشراف على المذكرة، وعلى حسن المتابعة والتوجيه، كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، كما نتقدم بالشكر إلى كل العاملين بالمكتبات الجامعية في جامعة المسيلة بالأخص كلية الاقتصاد، كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في أعمارهما، وإلى أمهاتنا التي أحنتا علينا بعطفهما وحنانهما وعلى أفراد العائلتين، وإلى زميلاتنا وزملاء الدراسة.

قائمة المختصرات

رمز الاختصار	الاسم الكامل لرمز الاختصار
ط	الطبعة
ج	الجزء
مج	المجلد
ع	عدد
ص	الصفحة
د.د	دون دار نشر
د.ب	دون بلد نشر
د.ت	دون تاريخ نشر
تح:	تحقيق
إش:	إشراف
تص:	تصحيح

مقـــــــدمة

مقدمة:

إن اكتشاف النفط في العالم، أصبح من أهم مصادر الطاقة المتميزة عن مصادر الطاقة الأخرى، فأضحى من أكثر الموارد استخداما في العالم، وظهور صراع بين الدول الغربية لأهميته من أجل الحصول عليه بكافة الطرق والسبل، فكان الوطن العربي هو بؤرة ومنبع للذهب الأسود، فأصبحت المنطقة العربية من بين اهتمامات هذه الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وفرنسا وبريطانيا فكان للنفط دورا في مسار العلاقات الدولية وسبب في تحريك عجلة التنمية.

تأتي أهمية موضوعنا الموسوم بعنوان: "تطور المسألة النفطية في الوطن العربي (1913-1973)، من خلاله تطرقنا اكتشاف النفط في الوطن العربي، وحددنا نماذج لبعض من البلدان منذ 1913، ودور الشركات الأجنبية ودورها في استغلال آبار النفط العربية، والنفط العربي والحرب الباردة بالإضافة إلى النفط العربي والصراع العربي الإسرائيلي، من بين أسباب اختيارنا للموضوع هو أنه موضوع جديد لم يدرس كذا بالإضافة لرغبتنا وميولنا لهذا الموضوع الجديد والشيق، أردنا الغوص في خباياه.

الإشكالية:

في هذه الدراسة التي حاولنا أن نخصصها لتطور المسألة النفطية في الوطن العربي بين (1913-1973) من خلاله سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية: فيما تمثلت أبرز مراحل تطور المسالة النفطية في الوطن العربي(1913-1973)؟

وتتدرج تحت الإشكالية تساؤلات ثانوية:

- ما تاريخ اكتشاف النفط في الوطن العربي؟ وذكر نماذج.
- ما هي ارتباطات الحركة الاستعمارية بالنفط العربي؟ بالإضافة إلى ما هو دور الشركات الأجنبية؟
- ما هي أهمية النفط في الحرب الباردة؟ ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي.

خطة البحث تبعا للمنهج التاريخي جاء البحث في مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة وملاحق وقائمة بيبليوغرافيا، تناولنا في المقدمة طرح موضوع المذكرة وإبراز أهميته بالإضافة إلى المناهج المساعدة التحليلي والوصفي عن طريق تحليلنا للأحداث ووصفها. أما خطة البحث فتبعا للمنهج التاريخي جاء البحث في مقدمة ومدخل تمهيدي وفصلين وخاتمة وملاحق وقائمة المصادر والمراجع. تناولت المقدمة طرح للموضوع وإبراز، أهميته أما في المدخل قمنا بالتعريف بالمفهوم النفط وأهمية النفط العربي وفصلين.

الفصل الأول الذي كان عنوانه: تاريخ اكتشاف النفط في الوطن العربي الذي جاء بتمهيد ومباحثه المبحث الأول اكتشاف النفط في الوطن العربي في العراق والشرق الأوسط والخليج العربي ومصر المبحث الثاني الامتيازات النفطية وأهم الشركات النفطية المبحث الثالث الحركة الاستعمارية والنفط العربي المطلب الأول اهتمام بريطانيا بنفط العراق المطلب الثاني التنافس بين الدول الكبرى المطلب الثالث الادعاءات والاستلاء، على النفط العربي.

أما الفصل الثاني النفط العربي والحرب الباردة وتحديات التنمية اندرج تحته ثلاث مباحث النفط العربي والحرب الباردة أزمات الشرق الأوسط والنفط العربي، المبحث الثالث تحديات التنمية والنفط العربي، المبحث الرابع تأسيس منظمة الأوبك، وفي الأخير كانت خاتمة متضمنة أهم الاستنتاجات.

أهم بيبليوغرافيا التي اعتمدنا عليها، في دراستنا من بين مصادر والمراجع أحمد عبد الرحيم مصطفى الولايات المتحدة والمشرق العربي، حكمت سامي سليمان: نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية، بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر، توبي شيللي، النفط السياسة والفقر والكوكب تر: دنيا ملاح، عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي، هنري لورنس: اللعبة الكبرى، راشد البراوي: حرب البترول في الشرق الأوسط دراسات في السياسة الاستعمارية.

كذلك اعتمدنا على مذكرات: مشدن وهيبة بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، مذكرة ماجستير، الجزائر

مجلات أسماء عبد عطية محمد: السياسة الأمريكية اتجاه السعودية وإيران ساعدتنا في إبراز علاقة بين الولايات المتحدة ومملكة السعودية ورياض أبو ملحم: مجلة النفط والمجتمع العربي.

من بين الصعوبات التي واجهتنا: في إنجاز البحث وباء كورونا الذي جعلنا نتعامل عن بعد كذا كثرة المادة العلمية هذا ما صعب علينا التحكم في الموضوع نقص المصادر باعتبار بأن البحث يقيم بوفرة مصادر وفي الأخير لا يسعنا إلا إن ندعو الله بان نكون قد وفقنا في بحثنا ولو بتقديم القليل من المعلومات.

مدخل تمهيدي

تعريف النفط

تعريف النفط

أهمية النفط العربي ومكانته

مدخل تمهيدي:

تعريف النفط:

إن استخدام كلمة النفط لست موحدة في جميع الأوساط العلمية على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لان أصلها لاتيني أما البلدان أوربا الشرقية يستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية من المحيط إلى الخليج منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين أما في موضوعنا اخترنا مصطلح النفط بدل البترول.

تعريف النفط: النفط في الأصل كلمة لاتينية Petroleum تتكون من مقطعينPeter وتعني صخر والثانية OLEUM وتعني زيت وبذلك فإن كلمة Petoleum تعني زيت الصخر ويسمى النفط بالإنجليزية Petrooil وهي صحيحة لأن تسمية Oléum بلاتينية تعادل OIL بالإنجليزية.[1]

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فالبساطة تتمثل في أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون.[2]

أهمية النفط العربي ومكانته:

إن موضوع النفط العربي والتجربة النفطية العربية ليس موضوعا اقتصاديا بحثا، بل هو موضوع متشابك في إطار قضية واحدة تتفاعل فيها العوامل الفنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والاجتماعية المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساوي فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا في حين أن الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة وروسيا محرومة منه[3]

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، دار جامعة الإسكندرية، 2005، ص15.

[2] – أمينة مخلفي: محاضرات حول مدخل في الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ج1، 2013-2014، ص6.

[3] – طيبي حمزة: الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة مجلة علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، 2014، ص141.

مجال الاستثمارات الأجنبية: قال بعض علماء الاقتصاد الأمريكيين بصدد الصناعة النفطية أنه: «إذا عثرت على النفط فانه يمكنك إن تحصل على ألف ضعف للاستثمارات الأصلي» ينطبق هذا القول على إنتاج النفط في الوطن العربي حيث كانت العوائد تزداد بشكل أكبر.[1]

تختزن أراضي الوطن العربي ثروات معدنية ونفطية كبيرة إذ يقدر احتياطي الحديد المكتشف حوالي 10.600 مليون طن ويبلغ احتياطي النفط المكتشف حوالي 400.000 مليون برميل أي ما يعادل 53.2 من احتياطي العالم من النفط.[2]

لقد أدى ظهور النفط وتدفق الثروات من الصحراء، وحضور خبراء أجانب لاستغلال هذه الثروة، إلى بناء مدن في الصحاري، غيرت بعض معالم الصحراء، ذلك أن شركات النفط وفرت في الصحاري، ما يلزم للعمران وبخاصة الماء والكهرباء هذا ما أدى إلى تطورات سياسية واقتصادية منها تدفق الثروة النفطية وبروز مدن ومراكز عمل جديدة في الصحاري وانتعاش العديد من المدن في الوطن العربي بسبب هذه الثروة وما أنتجته من أوضاع اقتصادية جديدة.[3]

[1] – محمد ختاوي: النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، بيروت لبنان، دار النقاش، ط1، 2010، ص171.

[2] – محمد الأمين البشرى: الأمن العربي المقومات والمعوقات، ط1، الرياض،2000، ص15.

[3] – ناجي علوش: الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص95.

الفصل الأول

تـاريخ اكتشـاف النفط في الوطن العربي 1913

المبحث الأول: اكتشاف النفط في الوطن العربي

المبحث الثاني: الامتيازات النفطية وأهم الشركات النفطية (1914-1933)

المبحث الثالث: الحركة الاستعمارية والنفط العربي

الفصل الأول: اكتشاف النفط في الوطن العربي 1913

إن اكتشاف النفط في الوطن العربي، أضحى ذو الاستراتيجية هامة وبروز القوى الاستعمارية الغربية (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) في المنطقة العربية بسبب أهميتها الاقتصادية، فأصبح هناك تكالب غربي على النفط العربي، بسبب أطماع الدول الاستعمارية، فأصبحت المنطقة العربية خاضعة للدول الغربية كان الهدف الأول هو الحصول على المواد الأولية، فكان النفط هو همها الأول قامت هذه الدول بتعيين حكام تابعين لها ليستفيدوا من امتيازات نفطية وعقد اتفاقيات ومعاهدات اقتصادية.

المبحث الأول: اكتشاف النفط في الوطن العربي

المطلب الأول: اكتشاف النفط في العراق

1-التنقيب عن النفط ومنح الامتيازات:

ارتبط النفط بسياسات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح إحدى القضايا الهامة في خضم صنع السلام، احتلت بلاد مابين النهرين الأولوية الأولى في الاستراتيجية البريطانية التي تهدف إلى تأكيد نفوذها وسيطرتها على الأراضي العربية، والتي كانت خاضعة، للإمبراطورية العثمانية، وبريطانيا بادرت بتطبيق اتفاقية سايكس بيكو، 1916 لتقسيم الوطن العربي فيما بينها مع فرنسا مدركة أن العراق ذو آفاق غنية بالنفط ولم تخف هذه الحقيقة على الشريك الفرنسي، وأعلنت هذه الأخيرة أنها سوف تتوقف عن مطالبتها بالموصل.[1]

بدأ إنتاج النفط في العراق سنة 1934، نمو الإنتاج النفطي العراقي ودوره في ميزانية الدولة عن طريق عوائد النفط، أو عن طريق العمالة عن طريق الأيدي العاملة التي يشغلها

[1] – هاني حبيب: النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والأزمات، تصر: أبو عبد الرحمان الكردي، ط1، 2006، بيروت، ص52.

كان محدودا جدا حتى نشوب أزمة النفط الإيراني في سنة 1951[1] لقد حل الاستثمار النفطي محل التجارة الخارجية حيث أصبح العامل المحرك للاقتصاد العراقي منذ الحرب العالمية الثانية.[2]

إذا تلقت حصة من نفطها، حصلت شركة النفط التركية على امتياز 06/28/ 1914 لإنتاج النفط في العراق، إلا أن الامتياز ذهب بلا رجعة، باندلاع الحرب العالمية الأولى، يوم اغتيال النمساوي فرانز فرديناند في سيراجيفو ووضعت الموصل أكثر المناطق الواعدة بالنفط تحت السيطرة البريطانية، التي سارعت في احتلال العراق 1917، هكذا صار لبريطانيا كامل السيطرة على البلاد مابين النهرين، الغنية بالنفط الواعد، نقص النفط في زمن الحرب وأهميته قد جعل العراق موقعا وهدفا استراتيجيا لبريطانيا، وجعل بلفور بلاد مابين النهرين، هدفا حربيا ومصدرا رئيسيا لتزويد بريطانيا بالنفط وحصلت فرنسا بموجب اتفاقية سان ريمو، على25% من نفط العراق وحلت فرنسا محل ألمانيا في شركة النفط التركية، وأقرت بريطانيا تطوير نفط العراق تحت سيطرتها وفقا للمعاير والاعتبارات البريطانية، وجدت أن السيطرة على العراق من خلال حكومة عراقية ودستور ملكي، تدعمهما في ظل انتداب عصبة الأمم، سيضمن استقرار العراق وحماية النفط والسيطرة عليه، ليس في العراق وحدها بل في الخليج كما أنه يؤمن الخط الذي يربط بريطانيا بالهند عن طريق العراق والخليج، وتم اختيار فيصل بن الحسين، الذي عينته بريطانيا ملكا على سوريا، وخلع منها باحتلال القوات الفرنسية في سوريا في 24 يوليو 1920، وهكذا استدعي فيصل وتوج ملكا على العراق، في بغداد، وعلى الرغم من تأكد بريطانيا بوجود النفط في الأراضي العراقية بوفرة فلم يعلن عن

[1] – حققت حكومة مصدق الخطوة الأكبر على الصعيد الداخلي وهي تأميم النفط الإيراني وتحقيق تطلعات الشعب الإيراني، لكن لم يكن هناك اعتبار أن التأميم سيدخل الأزمة الاقتصادية الكبرى على المستويين الداخلي والخارجي وشكلت أزمة عالمية بسبب رفض الحكومة الإيرانية تدخل شركات النفط البريطانية في شؤونها الداخلية، للمزيد أنظر: إياد ناظم جاسم: أزمة النفط الإيراني 1951–1954، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مج1، ع2، 1915، ص 455.

[2] – توماس بالوك: سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق، تق: محمد سليمان حسن، تشرين الثاني،1958، مطبعة العاتي، بغداد، ص6.

وجوده إلا عام 1931، وكان عامل التأخير، أمرا مهما للعراق، حين كان تحت الانتداب البريطاني، الإعلان حصل بعدما أصبح العراق، عضو في عصبة الأمم، ومعترفا بها دولة مستقلة، وهو ما سهل عليه عقد اتفاقيات نفطية، مع دول مختلفة، كفرنسا وألمانيا وأمريكا، تمكنت الدولة العراقية من خلال اتفاقياتها، من تأسيس خط نقل النفط عام 1934، بين الموصل وطرابلس في لبنان وتبعه عام 1936 فتح أنبوب نفط آخر عرف بخط حيفا، وبالتالي أصبح العراق، دولة لها مورد اقتصادي ثابت، يمكنها الاعتماد عليه.[1]

أما الولايات المتحدة الأمريكية لم تضيع الوقت، في المسح الجيولوجي عن نفط العراق أرسلت بعثة تمثلت في شركات النفط الأمريكية، عملت بالتعاون مع الأنكلوبرشيان، وروايال ودوتش، شل اعترفوا بأن العراق فيها نفط كبير بدأ الحفر في موقع بابا كركر، هذا الموقع واجه العراقيون، إسكندر الكبير بالنفط الراشح، المشتعل من هذا الحقل في 1927/10/15 بمعدل50 ألف برميل.[2]

أصبحت العراق جمهورية منذ عام 1958، وهي تطورت حول إطلاق الثورة الصناعية، والزراعية كان جلها ينحصر في كيفية تصنيع النفط، لبلوغ الدولة مرحلة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الصناعية، لتنتقل من مرحلة استهلاك إلى مرحلة تصدير وأقامت عدد كبير من المشاريع سنة 1964، فاحتاجت إلى الدعم المالي، الأمر الذي دفع الحكومة إلى استثماراتها خاصة النفطية منها، لزيادة رأس المال، لذا استمرت مداولات بين الدولة العراقية والشركات النفطية.[3]

---

[1] – هيثم غالب الناهي: تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية، دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 48.

[2] – هاني حبيب: المرجع السابق، ص54.

الانتداب: من خلال ميثاق عصبة الأمم المتحدة هو تكليف دولة تدعى الدولة المنتدبة لمساعدة البلدان الضعيفة. ينظر عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج1، ص342.

[3] – هيثم غالب الناهي: المرجع السابق، ص48.

قد ليكون من المبالغة القول بأن قضية النفط العراقي والثورة العراقية كانت الهدف الرئيسي وراء زيارة ماكميلان[1] إلى موسكو لهذا تركزت جهوده على محاولة الحصول على تعهد سوفيتي بعدم مساندة أي توجه نحو تأميم النفط في العراق سواء على المستوى الحكومة أو الحركة الشيوعية، قامت الحكومة العراقية بدعوة الأقطار المصدرة للنفط لبحث سياسة الكارتل النفطي العالمي في خفض أسعار المعلنة، والإضرار بمصالح تلك الأقطار وتلبية لدعوة الحكومة العراقية اجتمع ممثلو سبعة بلدان مصدرة للنفط في بغداد في 14 أيلول 1960 وأعلن عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك وكانت هذه الثمرة الأولى لسياسة النفطية الوطنية العراقية.[2]

2-التنقيب على نفط الخليج بداياته وامتيازاته:

أسست بريطانيا شركة "ايسترن اندجزال سنديكيت "عام 1920 وأوكلت إلى ممثلها فرانك هولمز "مهمة الحصول على امتيازات التنقيب في البحرين، وقد حصل عليها بالفعل إلا انه بعد مدة وجيزة باعته إلى الشركة الأمريكية "ستاندارد أوف كاليفورنيا"، وبرغم من مضى زمن غير قصير على الحصول على امتياز التنقيب، إلا إن حفر البئر الأول في عام 1931. وفي عام 1934 بيعت أول شحنات النفط البحريني، كما انه في عام 1936 تمت أولى العمليات لتأمين تسويق نفط البحرين وقد أصبح عدد الآبار المنتجة في185 بئرا اضمن مساحة امتياز التنقيب الذي يشمل 100 ألف فدان والذي ينتهي أمده بموجب الاتفاقات الخاصة في عام 2024، والجدير بالإشارة إليه هنا هو أن الحكومة البريطانية

[1] – ماكميلان: الرئيس البريطاني البكر الذي واجه حقيقة بانحدار بلده عن مصاف القوى العظمى بفعل ازمه السويس، انظر لورنس العرب، اللعبة الكبرى، ص215.

[2] – نجم محمود: المقايضة (برلين–بغداد)، الخلفية التاريخية لحرب لم تنتهي بعد، منشورات الغد، مكتبة الإسكندرية، (د،ط)، 1991، ص339.

كانت قد استحلت من حاكم البحرين. تعهدات خاصة بعدم منح أي امتياز للتنقيب عن النفط إلا بعد موافقته.[1]

أما نفط الكويت، فتراجع بدايات البحث عنه إلى عام 1913 ويتضح لنا هذا من خلال مضمون الرسالة الجوابية التي بعثها الشيخ المبارك مصباح إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج عام 1913 والتي ألزم نفسه فيها انه إذا كانت الحكومة البريطانية ترجو الحصول عل البترول من هناك "شاطئ كويت"، فإن الشيخ لن يمنح الامتياز في هذا الشأن إلى أي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية، وان منطقة اليرقان أنها من أهم مصادر النفط في الكويت.[2]

والامتياز الأول الذي منح للتنقيب عن النفط في الكويت سنة 1934 وهذا الامتياز ليشمل كافة الأراضي الكويتية كما إن مدته 75 سنة إي انه ينتهي في عام 2009، غير إن التوقيع على اتفاق مناصفة الأرباح والذي تم عام 1951 قد مد في اجل هذا الامتياز حيث ستكون نهايته عام 2026 ونفط الكويت الذي عثر على أول بصر له في عام 1938 وهو من حيث التركيب أفضل نفط في العالم ،ذلك انه ليس من بئر في الكويت يتجاوز عمقه ألف وخمسمائة متر، علاوة على أنها تمتاز بقلة التكاليف بعدها من البحر حيث لا يحتاج النفط الغرض إيصاله للبحر، إلى تكاليف ضخمة.[3]

إن أهم الأسباب والعوامل التي كانت تدفع بريطانيا باتجاه السيطرة على منطقة الخليج العربي هي أن هذه المنطقة كانت تمثل الخط الدفاعي الأول عن مستعمراتها في الهند، ولكن بعد إن نالت الهند استقلالها عام 1947، بقي الخليج العربي يتمتع بأهمية

[1] – هاني طعمه: الخليج العربي في استراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاضوة، وزارة الإعلام، السلسلة الإعلامية، 1971، (د، ط)، (د،ن)، ص ص41 42.

[2] – نفسه، ص43.

[3] – نفسه، ص 43.

خاصة بسبب اكتشاف النفط لذا فقد استمر الوجود العسكري البريطاني بقصد حماية المصالح النفطية.[1]

كما إن أول شحنة تم إنتاجها وإرسالها إلى أوربا كانت عام 1946 أما فيما يتعلق بالامتياز التنقيب عن النفط في إمارات ساحل عمان فكلها تعود إلى أيام متقاربة من سنة 1922، تعهد كل من شيخ الشارقة ورأس الخيمة، بأنه في حالة العثور على بترول في أرض فانه لو يعطى استغلاله للأجانب عدا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية كذلك أعطى لكل من شيخ أبو ظبي وعجمان وأم القويين تعهدات مماثلة أما شبه جزيرة قطر، فإن بداية الحصول على الامتيازات النفطية فيها، تعود إلى سنة 1935.[2]

3-اكتشاف البترول في القطر المصري:

تتركز مواطن البترول في الإقليم الساحلي للبحر الأحمر، عند اتصاله بخليج السويس، وقد بدأت أعمال البحث والتنقيب قبل الحرب العالمية الأولى، بأن حصلت ثلاثة شركات على تصريح بالبحث عن البترول في منطقة خمسة، وقد اندمجت هذه الشركات الثلاث في شركة أبار الزيت المصرية، ثم اتسعت المناطق المصرح بالبحث فيها بموجب اتفاق بين الشركة والحكومة في سبتمبر 1913، وللحكومة بمقتضاه إن تحصل على5% من الإنتاج، ثم عقد اتفاق[3]، أخر1938 تعطى الشركة بمقتضاه أربعين ترخيصا بالبحث نظير14% وقد فقد مورد البترول في خمسة عام 1918، قيمته لنفاذ كمية الزيت به ولكن الشركة كانت قد اكتشفت أبار أخرى في، هرجادة بالفردقة، ثم في رأس غارب وقد تزايد إنتاج الشركة على مر السنوات،[4] توافرت في خليج السويس ظروف جعلت في الإمكان الاحتفاظ

---

[1] – فارس تركي محمود: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والعلم، م16، ع4، جامعة الموصل، 2009، ص 94.

[2] – هادي طعمه: المرجع السابق، ص44.

[3] – صلاح محمد نصر وكمال الدي الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الريح، دراسات استراتيجية، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة الشبكش، مصر، ص 31.

[4] – نفسه، ص31.

بـالبترول، واكتشـفت فـي شـواطئه آبـار المنتجـة، وبـدأ التنقيـب عـن الزيـت فـي مصـر عـام 1968، وكـان مقصـورا فـي أول الأمـر علـى مسـاحات علـى شـاطئ العربـي، لخليج السـويس والبحر الأحمر وفي شبه جزيرة سيناء، نجحت الجهود المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولـى، فأكتشـف منبـع خمسـة، وأعقـب كشـف منبـع الغردقـة، أخـذ الإنتـاج يتزايـد، وتقـع الغردقـة فـي الصحراء الشرقية علـى السـاحل الغربـي لخليج السـويس علـى بعد 430 كلم جنوبي السـويس وفـي سـنة 1921 أكتشـف حقل أبـو دربـة إلا أنـه ذا أهميـة من الناحيـة التجاريـة وخـلال عـام 1938/1937حدث اكتشاف حقل رأس غارب الذي أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية والذي يعتبر من أغنى الحقول المصرية.[1]

4-اكتشاف النفط في ليبيا:

يعتبر بئر العطشان هو أول الاكتشافات: لم يستمر الانتصار طويلا بالنسبة لليبيا ولشركات البترولية، فكانت شركة إسو هي أولى الشركات التي حصلت على عقد امتياز وهي أيضا الشركة الأولى التي تكتشف النفط ،ولقد كان البئر في حقل العطشان وهي أولى الآبار التي يتفجر منها النفط ، وقد بدا الحفر في هذه البئر يوم 12 سبتمبر 1957، وبعد 15 يوم تفجر البترول من هذه البئر ولكنها لم تنجز إلا يوم 20 يناير1958 وكان معدل إنتاجها 5،8 برميل يوميا بعمق 2200 قدم وبعد العطشان وشركة إسو جاء الاكتشاف الثاني من نصيب شركة أوسيس حيث تم اكتشاف البئر في حقل الباهي، حيث تم إنجاز البئر الأول يوم 27 يوليو 1958 وانساب النفط من عمق 5840 قدما بمعدل 500 برميل يوميا وبكثافة 39 درجة وكان ثالث اكتشاف نفطي في ليبيا هو "عويد الظهارة " كان من حظ شركة البترول الفرنسية، وجاء حقل الظهرة وهو من أهم الحقول النفطية ليبيا وأول حقل

[1] – راشد البراوي: المصدر السابق، ص85.

هام تم اكتشافه في البلاد. ولقد اكتشف من قبل شركة اويزس يوم 30 أبريل 1959 حيث إنسا النفط بمعدل 1.061 برميل يوميا عن عمق 3000 قدم وبكثافة 41 درجة.[1]

5-اكتشاف النفط في الجزائر:

1. اكتشاف حقل حاسي مسعود في حزيران 1956 عندما قامت الشركة بحفرية في المكان المسمى "حاسي مسعود" وجدت على عمق 3340 طبقة سميكة منداة بالبترول والغاز الطبيعي مقدرا عرضها بحوالي 140 متر وفي نهاية 1958 قدر الخبراء المنطقة المنتجة بحوالي 130كلم والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي 50 مليون طن كحد أدنى، وفي ربيع 1959 بلغ عدد الآبار في هذا الحقل 38 بئر كانت 37 منها منتجة.
2. منطقة العجيل: بدأت أعمال التنقيب في هذه المنطقة بداية عام 1954 حيث قامت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء بعمليات التحري "جيولوجي" على نطاق واسع وبدأت بأول حفرية في الحقل العجيلة في أواخر عام 1955 والتي أدت إلى العثور على النفط الذي بدأ بتدفق في البئر بضغط عالي جدا بمعدل 100متر مكعب في اليوم.
3. حقل العجيلة: لقد كان هذا الحقل من أول الحقول المهمة المكتشفة في الصحراء الجزائرية عام 1956 ويقع على بعد حوالي 770 كلم شواطئ البحر الأبيض وتقع الطبقة المنتجة في هذا الحقل في منحدر "انتكلينال "الممتد حوالي 30 كلم طولا و6 كلم عرض، وازداد عدد الآبار المحفورة عام 1960 إلى 94 بئر كانت 77 منها منتجة.
4. وتوالت اكتشافات حيث نذكر حقول أخرى منها: حقل زرزايتين 1959، حقل تكنتورين عام 1960، مجموعة حقول العجيلة 1960، حقل العهانة 1961، حقل

[1] – شكري غانم: النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية، ط1، بيروت، 1958، ص125.

القاس ـ العقوب 1961، حقل بالقطايف 1962 حقل رووود الباقل 1962، حقول: العذب لأحوش، وعهانة الجنوبي وحقل تين فويحي1962 وغيرها من الحقول.[1]

المطلب الثاني: اكتشاف النفط في السعودية

في عام 1909 اكتشف النفط في الشرق الأوسط وفي 1913 بدأ النفط الراني يأخذ طريقه نحوا الأسواق بعد مد خط الأنابيب بين مسجدي سليمان وعبدان لذلك اعتبرت إيران أولى الدول المنتجة للبترول و أول دولة تمنح امتياز الشركات الأجنبية للشرق (العربي) الأوسط وفي عام 1933ماي 9 وقعت شركة استاندر اويل أوف كاليفونيا (سوكال) اتفاقية مع المملكة العربية السعودية للتنقيب عن البترول وبدأت الاستكشاف عن البترول في المملكة السعودية بالمنطقة الشرقية وأول الآبار التي حفرت للبحث عن النفط بين عامي 1933 و1938 بمنطقة قبة الدمام، وبلغ إجمالي عدد الحقول 96 حقل عام 1983[2]، حيث حصلت شركة سوكال بطريقة التفاوض على حق امتياز الحفر بحثا عن النفط السعودي وإنتاجه لمدة ستين عاما وقد دعمت هذه شركة تكساكو للانضمام إلى الصفقة ومن بين شأنه أن يصير بداية لما سيعرف لاحقا باسم شركة النفط الأمريكية العربية أرامكو وبهدف الحصول على مزيد من رأس المال، دعت كل من إكسون وموبيل للانضمام والائتلاف، وهذه هي الكيفية التي تشكل بها النظام النفطي الجديد وقتها وعلى مدار السنوات الأولى من عمر الرابطة النفطية السعودية الأمريكية بدأ الملك عبد العزيز بن سعود الضغط على أرامكو من أجل تقسيم الأرباح النفطية على نحو متساوي وهدد بتأميم المنشآت النفطية.

لقد كانت عملية تطوير المصادر النفطية للمملكة العربية السعودية مغامرة مرضية وناجحة للحكومة السعودية ولشركة أرامكو الموجودة في بلاده وحين انقطع غبار إن الحكومة

[1] – محمد صابر: النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، وزارة الثقافة والإرشاد القومي مديرية التأليف والترجمة، سلسة الثقافة الشعبية، ص ص 125، 134.

[2] – طلال محمد نور عطا: قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، ط 1، الرياض فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، منتدى سور الازيكية، 2006، ص13.

توظف الآن نسبة عالية من الدخل لجميع أنواع التطوير في المدارس.[1] والمستشفيات والسكك الحديدية. لمعركة كان السعوديين قد تخلى عن مطالبهم بالتأميم، لكنهم منحوا حصة قدرها 50% من الأرباح النفطية.[2]

فكشف آبار جديدة في المملكة العربية السعودية والكويت والعراق ومصر، ومن الأمثلة على ذلك في السنوات الأخيرة، أنه في سنة 1950زادت المساحة الثابت وجود المعدن فيها بمقدار 60،700 فدان في المملكة العربية السعودية،وبمقدار 18.000 في إيران وحدث الأمر نفسه بالنسبة لمصر وللعراق والكويت[3] في عام 1933، حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا على امتياز التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية المتكونة حديثا ،وبعد سنوات قليلة ستتحالف مع شركة تكساس أو (تكساكو) لإنتاج وتسويق النفط من أول الحقول النفطية السعودية وتسويقه ،حينها قامت هاتان الشركتان بالاندماج لتشكلا سادس أكبر شركة نفط في العالم: شيفرون التي قامت في الأربعينيات ببيع جزء من استثمارها العربي لشركتين من منافساتها السابقات، اكسون وموبيل اللتين اندمجتا معا في التسعينات واليوم تعتبر اكسون موبيل هي ثاني اكبر شركة في العالم، وهذا النمو كله يرجع في جزء ليه باليسير منه إلى المليارات التي تحصلت عليها بين الأربعينيات والسبعينات من شركتها التابعة في السعودية أرامكو التي تعتبر واحدة من اكبر الاستثمارات ربحا في تاريخ صناعة النفط.[4]

---

[1] – هاري سانت جون فيلبي: مغامرات النفط العربي، تر: عوض البادي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001، ص10.

[2] – روبرت سليتر: سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر، دار هنداوي، ط1، 2016، ص56.

[3] – راشد البراوي: المصدر السابق، ص40.

[4] – روبرت فيتالس: مملكة أمريكا صناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي، ترجمة سلطان العلي، جسور للترجمة، ط1، لبنان، بيروت، 2012، ص17.

1-النفط في الشرق الأوسط:

لعب نفط الشرق الأوسط دورا هاما بعد عام 1945، إذ قام مشروع مارشال لإعادة البناء الاقتصادي لأوروبا، على أساس الاستخدام الكبير لمصدر الطاقة هذا، إذا لم يعد النفط مجرد مادة أولية استراتيجية، للقيام بالحروب بل غدا أحد محركات النمو الاقتصادي الكبير الذي شهد ته، سنوات الثلاثينات المجيدة، وانحطت قيمة الفحم وتضاعف استخدام العالم للنفط كل عشر سنوات، لم تتطور الطاقة النووية بسبب السعر المنخفض للطاقة النفطية، واعتمد ذلك النمو الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل على السيطرة الكاملة على العملية النفطية من الإنتاج إلى الاستهلاك من قبل الشركات الكبرى.[1]

كانت للشرق الأوسط، ولا تزال أهمية عسكرية كبرى لأنه الطريق بين أوروبا وآسيا، وهو على طريق مواصلات إنكلترا إلى إمبراطورياتها، وأملاكها الآسيوية، ولهذا حاربت هذه الدولة أطماع روسيا القيصرية في تركيا وإيران وأفغانستان، وحاربت أطماع ألمانيا الإمبراطورية في تركيا ومشروعاتها المختلفة في الشرق الأدنى، ولكن فتح المجال جديد للرأسمالية الأوروبية الأمريكية وبفضل اكتشاف البترول وتوسعت الشركات في تنقيب عن البترول.[2]

تطور الصناعة النفطية في الشرق الأوسط يعتبر أكبر خزان للطاقة، البخسة الثمن فأصبحت تعتبر السيطرة عليها حيوية لحسن سير الاقتصاديات الغربية، إذ كانت الشركات الأوربية هيمنت على استغلال النفط العراقي والإيراني، فإن الشركات الأمريكية حصلت في

[1] – هنري لورنس: اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة، ط1، 1992، ص52.

[2] – راشد البراوي: حرب البترول في الشرق الأوسط، دراسات في السياسة الاستعمارية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط4، 1954، ص35.

عام 1945 على الاحتكار الحصري لاستغلال الاحتياطات السعودية الضخمة وقد تم بناء خطوط الأنابيب لنقل هذا السائل الثمين لكي يتدفق النفط بسهولة وحرية إلى أسواق أوروبا.[1]

المبحث الثاني: الامتيازات النفطية وأهم الشركات النفطية (1914-1933)

المطلب الأول: الامتيازات النفطية

الامتياز النفطي هو نظام الاستثمار الأقدم، في البلدان المصدرة للنفط وكانت الامتيازات النفطية تغطي مساحة البلد صاحب الشأن بكامله، وأنتخب حتى بداية السبعينيات أكثر من 93% من الإنتاج النفطي في المنطقة، وعقد الامتياز هو نظام استغلال الشركات العالمية ومن ورائها الدول الاستعمارية للدول المتخلفة المنتجة للنفط وهو انتزاع بلد لسيادة بلد آخر، ونهب ثرواتها لطبيعية، وكانت الشركة صاحبة الامتياز تشكل دولة داخل دولة، وغالبا ما كانت أقوى من الدولة مانحة الامتياز نفسها ولم يكن هناك أي التزام تقني خاص، أو أي تعهدات بتنفيذ أعمال محددة، بل كان ثمة حرية عمل تامة على الصعيد التقني، وبالنسبة للتنقيب عن النفط، واستغلاله، لم تكن هناك أي شروط تحول دون الضرر بالمكامن النفطية أو حتى البلاد المضيفة، وكانت الربوع الإتاوات التي تدخلها الشركات صاحبة الامتياز إلى الدولة المضيفة، وربوعا رمزية ومستقلة تماما عن القيمة التي يمكن أن يكتسبها النفط الخام، على مر الزمان، والأهم أن الشركات كانت معفاة من الضرائب في كل من العراق وإيران في عام 1933 على إعفاء ضريبي كامل، إذا لم يترتب عليها أن تدفع إلى الحكومة سوى الإتاوات والإيجارات.

---

[1] – جورج قرم: تاريخ الشرق الأوسط من الأزمة القديمة إلى اليوم، تر: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص 139.

الشرق الأوسط: تعرف الموسوعة البريطانية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تشمل تركيا واليونان وقبرص وسوريا ولبنان والعراق وإيران وفلسطين والأردن ومصر والسودان وليبيا ودول شبه الجزيرة العربية، المملكة العربية السعودية. ينظر، هشام القروي: سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000-2008)، الشرق الأوسط الكبير، حقيقة أم اختراع، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، الدوحة،2012، ص 28.

أما الامتيازات الجديدة فهو مصطلح، على تلك التي منحت بدآ، من الخمسينيات وتميزت بإتقان صياغتها، أكثر بكثير من عقود النصف الأول من القرن 20، وأصبح الجانب القانوني فيها أكثر اتضاحا وألغيت الإعفاءات الضريبية عليها، حيث بدأت الدول المنتجة، تتقاضى الضرائب المتفق عليها، في عقد الامتياز من الشركات النفطية، وفي كل مرة.[1]

كانت تجرى فيها محادثات، لإبرام امتياز جديد كانت الدول المضيفة تحاول الاستفادة من المكاسب التي حققتها دول منتجة أخرى، أو تحاول الاستفادة بدآ من العام 1960 من المكاسب التي حققتها الأوبك.[2]

1-امتياز جستر:

في سنة 1908 أرسل الرئيس تيودور روزفلت الريرد ميرال كولبى جستر إلى تركيا ليضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الأسبقية في النفط الموصل وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات التي حصل عليها جستر سنة 1909 على أساس حصولها على وعود بامتيازات ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبد الحميد وعطل تنفيذه مجرى الحوادث السياسية في تركية خلال الحرب العالمية الثانية.

أخيرا جدد آرثر جستر ابن الأمير الجستر مفوضاته مع تركيا لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية. الأمريكية (شركة جستر) وقد وافقت حكومة انقرا على امتياز جستر في 10نيسان 1923عقد اتفاق لذلك الغرض في 30 نيسان وقعه وزير الأشغال العامة التركي بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتو نكندي كممثل لشركة الأمريكية، وقد

[1] – قصي عبد الكريم إبراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا، منشورات الهيئة العامة للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص58.

[2] – نفسه، ص59.

ابرم هذا الاتفاق المجلس الوطني الكبير التركي، وقد نص على بناء ما يزيد على ألف ميل من السكك الحديد وعلى استثمار نفط الموصل.[1]

2-الامتيازات الأمريكية البريطانية:

تمثلت في معاهدة 1924 بعد مواقف أمريكا المتعاطفة مع بريطانيا في مؤتمر السلام، طالبت بريطانيا في عام 1924 بتوقيع اتفاقية بخصوص الوضع في فلسطين وقد تم توقيع في 3ديسمبر 1924، على المعاهدة التي تنص على موافقة أمريكا على الانتداب البريطاني لفلسطين مقابل أن يكون للولايات المتحدة ومواطنيها هناك كل الحقوق والامتيازات كما تنص الاتفاقية على ضمانات كافية لمصالح الرأسمالية الأمريكي وحرية أمريكا بتأسيس المؤسسات الدينية والثقافية.[2]

3-تقديم إيران امتيازات للولايات المتحدة الأمريكية:

قدمت الحكومة الإيرانية في أوائل شهر شباط 1943 عروضا إلى الشركات النفطية الأمريكية للحيلولة دون الحصول الشركات النفطية البريطانية على المزيد من الامتيازات النفطية في البلاد فقد استفسر حينئذ الملحق التجاري الإيراني في واشنطن من شركة سوكوني فاكيوم فيما إذا كانت مستعدة للحصول على امتياز نفطي في بلاده.[3]

4-منح السعودية امتيازات للولايات المتحدة الأمريكية:

لم توحد القبائل البدوية التي تؤلف مجتمعة اليوم ما يعرف باسم المملكة السعودية، إلا تحت حكم آل سعود عام 1932، كان العالم وقتها في منتصف حقبة الكساد الكبير وكان مصدر الدخل الوحيد للمملكة هو الرسوم التي كانت تفرضها على الحجيج ثم في عام

---

[1] – فاضل حسين: مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية، الإنجليزية التركية وفي الرأي العام رسالة دكتوراه التي قدمها المؤلف لجامعة انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952، مطبعة الرباط، بغداد ساعدت وزارة المعارف العراقية على نشره، 1955، ص 309.

[2] – كامل أبو جابر: الولايات المتحدة وإسرائيل معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1971، ص79.

[3] – ناظم يونس الزاوي: التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران،1901-1951، دار دجلة، (د، ط)، (د.ب)، 2010، ص140.

1933اكتشف النفط في الأراضي السعودية، حصلت شركة سوكال بطريقة التفاوض على حق امتياز الحفر بحثا عن النفط السعودي وإنتاجه لمدة ستين عاما وقد دعت هذه الشركة تكساكو للانضمام إلى الصفقة وهو ما من شانه أن يصير بداية لما سيعرف لاحقا بشركة النفط الأمريكية العربية أرامكو، وبهدف الحصول على مزيد من المال دعت كل من إكسون وموبيل للانضمام.[1]

المطلب الثاني: الشركات البترولية

لقد برزت الحرب العالمية الثانية دور النفط الأساسي في العالم الحديث، ولقد شعرت الحكومة الأمريكية مرة أخرى بخط نفاذ احتياطي النفط بالولايات المتحدة، وأعاقت العمليات الحربية استغلال النفط السعودي، وأصبحت مالية المملكة في وضع إفلاس لأن الحج قد توقف بدوره، فالتفت ابن سعود إلى الشركات النفطية للحصول على موارد جديدة، حيث إن هذه الشركات كانت لا تريد تمويل المملكة بالخسارة فقد طلبت من الحكومة الأمريكية مد قانون (القرض–الإيجار)، ليشمل المملكة العربية السعودية، وألحت الشركات على الاحتياطات الهائلة من النفط التي تمتلكها المملكة والتي ستجعل منها أول مصدر عالمي مستقبلا وقبلت حكومة روزفلت إن تحل شركات في المساعدة المالية.[2]

1–شركة ستاندارد أويل:

تأسست سنة 1870 نجحت أعمال الشركة وزاد رأسمالها إلى ثلاث ملايين ونصف مليون بعد سنوات الأربع من لإنشائها، أخذت تعمل على سحق من ينافسها وبدأت تعمل وتعقد اتفاقيات مع شركات النقل وغير ذلك من المؤسسات والصناعات التي تعاون في أعمالها أو تضمنها إليها، وتسيطر عليها سيطرة كاملة حيث توسعت وصارت تسيطر على تسعة أعشار إنتاج البترول في الولايات المتحدة.[3]

[1] – روبرت سليتر: المرجع السابق، ص 62.

[2] – هنري لورانس: المرجع السابق، ص 52.

[3] – راشد البراوي: المرجع السابق، ص 26.

2-شركة شل الهولندية الملكة:

تأسست عام 1890، لاستثمار البترول في جزر الهند الهولندية حيث منحتها الحكومة هولندية الكثير من الامتيازات وكان من الأعمال الهامة التي قامت بها الاتفاق مع شركة شل للنقل والتجارة التي تسيطر على نقل البترول في المحيط الهندي.[1]

3-شركة ستا ندر أويل:

من أكبر الشركات النفطية الأمريكية، والتي هي معروفة في العالم باسم (هامبل أويل) وتعني بالغة العربية المتواضعة وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسست شركة ستا ندر أويل أوف كاليفورنيا والتي عملت سنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة مع شركات أخرى ولكنها انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم جولف أويل ثم شركة تكساكو والتي تدل اسمها على أنها أنشأت في ولاية تكساس إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر البحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية، وتملك كذلك اسمها في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي، ثم هناك شركة مو بيل، أويل التي تملكها شركة الأمر ستندر أويل أف، ثم شركة سو كل أو تشيفرون وهي خامس الشركات الأمريكية النفطية الكبرى في الخارج.[2]

4-الشركة البترولية التركية:

لما رأى السلطان عبد الحميد الثاني أعمال التنقيب في بلاد فارس والامتياز الممنوح للإنجليز أراد أن يستغل هذا المورد في بلاده، وحاول منذ سنة 1902 أن ينقل ملكية مناطقه إلى أملاكه الخاصة، ثم أعطى ما كان منها في شمال ارض الجزيرة إلى شركة الألمانية صاحبة الامتياز مد سكة الحديد بغداد، ثم حاول بعد ذلك استغلال البترول الذي في قسم

[1] – راشد البراوي: المرجع السابق، ص 27.

[2] – محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، السلسلة في يناير1978، إشراف أحمد مشاري العدواني، 1990، ص 15.

الجنوبي من هذا الإقليم، بتأسيس شركة بترول تركية لكن البنك التركي أبى الاشتراك في موضوع بسبب عدم توفر المال اللازم لديه.

5-شركة النفط الأمريكية:

شركات النفط الأمريكية الكبرى، هي خمسة شركات شركة زيت كاليفورنيا وشركة سوكوني وموبل أويل، ناتجة عن تقسيم شركة زيت روكفلر 1911، وفي سنة 1927 بدا إنتاج النفط في شركة نفط العراق وقسم رأسمالها بين شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة شل وشركة النفط الفرنسية.[1]

خضعت الصناعة النفطية بحلول القرن العشرين إلى سيطرة سبع شركات عالمية سميت بالشقيقات السبع، وهكذا وبهذا النمط التجاري بسطت شركات النفط سيطرتها الكلية على ثروات الخليج النفطية محققة أرباحا طائلة لا مثيل لها لم تجعل منها حظا للدول المصدرة التي تملك حقيقة هذه الثروة وأمام هذا الوضع المفروض على هذه الدول لمدة سنوات عديدة لم يكن أمام هذه الدول سوى خيار واحد وهو الدخول في صراع مع شركات الضخمة العالمية لاستعادة سيادتها على نفطها وفرض سيطرتها الجزئية ثم استعادة الكلية، وقامت بتأسيس مجموعات تقاوم ضمنها مثل منظمة الأوبك.[2]

- **شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي:** هي الشركة الأولى في تاريخ الصناعة النفطية والتي يرجع تاريخ انشائها إلى عام 1882 بقيادة جون دروكفلر وشركائه، وتعرف حاليا بشركة اكسون.

---

[1] – هنري لورنس: المرجع السابق، ص49.

[2] – محمد حيتاوي: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، تص: أحمد ياسين، دار أرسلان، د.س، ص32.

الشقيقات السبع الشركة البريطانية للنفط: BRITISH PETROLEUMK، شركة شل وايكسون وجولف وتكساسكة وموبيل وسوكال شفرون، انظر وحيد خير الدين: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، اش: الطيب داودي، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013)، ص16.

- **الشركة الفرنسية للبترول:** وهي شركة تمتلك فيها الحكومة الفرنسية جزءا كبيرا من رأس المال وتمارس أعمالها في شمال إفريقيا وخاصة بالجزائر وقد بلغت سيطرة هذه الشركات سيطرة تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط وذلك حتى الخمسينات من هذا القرن.[1]

المبحث الثالث: الحركة الاستعمارية والنفط العربي

المطلب الأول: اهتمام بريطانيا بنفط العراق

شهد مطلع القرن 20، استخدام أحدث الوسائل والآلات، للكشف والتنقيب عن أماكن النفط ومواطنه، فقد تكونت الشركات الكبرى واتخذت تمويل المشاريع في جميع مراحلها، وتحول دون قيام المنافسات بين بعضها، والبعض الآخر، وتعتبر هده الفترة بداية نشاط وتدخل الدول الكبرى لمساعدة شركات النفط الاحتكارية للحصول على امتيازات النفط واستغلال المناطق الموجودة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وخاصة في منطقتي الموصل وبغداد.

حققت صناعة النفط الحديثة تقدم سريع وأساليب احتكاره في العالم بسبب أهميته السياسية وبسبب الاستعمال الحديد له في الأغراض العسكرية والتجارية جديدة بسبب الأوضاع الدولية السائدة وبدأت تتطور تطورا جديا وبسبب نزاعا بين الدول الأوربية الكبرى، فاعتبرت بريطانيا منح تركيا لألمانيا الامتياز الخاص لمد خطوط السكك الحديدية من إسطنبول إلى البصرة تهديدا مباشرا لحقول النفط الفارسية في الخليج العربي، تلك الحقول التي كانت تتطور لتصبح بالنسبة للحكومة البريطانية المصدر الرئيسي لتمويلها بالنفط ومن جهة أخرى كان وقع هذه السياسة الدولية عميقا في البلاد العربية بصورة عامة وعلى العراق

[1] – أحمد محمد المنصوري: اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، كلية الشريعة والدارسات الإسلامية جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية وزارة العليم العالي إشراف محمد أمين اللب بد وعبد الله على البار، 1919، ص45.

بصورة خاصة إذ كانت المشاريع ذات علاقة مباشرة به، فقد كانت هناك بوادر حرب كبرى من شأنها تقرير مصير العالم العربي.[1]

لقد عرف العراق بوفرة خيراته وتنوعها، وغناه بالثروات الطبيعية والتي نجد من أهمها ثروة النفط الغزير ناهيك عن كونه مجالا حيويا لإسكان الهنود[2]، كل هذه العوامل عملت على توجيه عناية الساسة البريطانيين منذ وقت، مبكر للسيطرة على العراق، ولكي تنفذ الإدارة البريطانية سياستها، عملت على تعزيز مشروع الطائفية، بهدف اختراق منظومة المجتمع العراقي وإضعافها وتفتيتها.[3]

1-المنافسة على نفط العراق والخليج العربي:

لقد بدأ ذلك واضحا عندما وقع البريطانيين والفرنسيين، الاتفاقية البترولية بسان ريمو في، أفريل 1920، والتي تنازلت فيها فرنسا عن مطالبها السياسية في ولاية الموصل، في مقابل حصولها على 25%، من الإنتاج البترولي المحتمل في العراق، وسماحها بمد خط الأنابيب البريطانية على الأراضي الشامية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، نحو البحر المتوسط حينذاك تزايدت شكوك الأمريكيين، وتعززت قناعتهم بأن البريطانيين يعملون على حرمانهم المشاركة الحرة في بترول العراق أفصح البريطانيين عن نياتهم لمنع الأمريكيين، من مشاركتهم في أعمال البحث عن البترول في العراق، ساندت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح في مجال النفط، ولقد ضلت مصالح أمريكا الاقتصادية، هي الشغل الشاغل لها في هذه المرحلة ومن ذلك، عندما أثيرت قضية الخلاف بين تركيا وبريطانيا حول تبعية

---

[1] – حكمت سامي سليمان: نفط العراق، دراسة سياسية واقتصادية، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا، 1958، ص ص 45-46.

[2] – الهنود كانوا يعرفون باسم الهنود الأمريكيين أو الهنود الحمر الأمريكان الأصليون هي أسماء تطلق على عرقيات السكان الأصليين للأمريكيين قبل عصر كولمبس سمو بالهنود الحمر تمييزا عن الهنود الآسيويين. انظر ناصر محي الدين ملوحي: إبادة الهنود الحمر، اسوء كارثة سكانية في التاريخ البشري، دار الغسق للنشر، سورية، 2018، ص93.

[3] – علي محمد المشهداني: نظام حيازة الأراضي في العراق، وانعكاساتها السياسية والاجتماعية (1914-1965)، رؤى وتحاليل اقتصادية معاصرة، مجلة ديالي، ع56، العراق، ص8.

الموصل وإصرار الأخيرة أنها جزء من العراق، وكان ما يهم الولايات المتحدة الأمريكية هو أن يتمتع مواطنيها بامتيازات الاقتصادية ذاتها التي يتمتع بتا، الأجانب وكان أن حققت بريطانيا غرضها في إقرار تبعية الموصل للعراق في معاهدة لوزان يوليو 1923.[1]

2-التنافس بين الدول الكبرى:

2-1-النفط العربي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية:

لقد قامت هذه الدول، بتشجيع رعاياها على ارتياد الأرضية، بحثا عن الأماكن التي تحتوي على مخزون نفط كبير، أما الولايات المتحدة فقد اشتركت في هذا السباق العالمي في وقت كان يتنبأ فيه خبراؤها بتناقص المخزون الأمريكي الضخم في المستقبل القريب وكان ذلك إيذانا باصطدام المصالح النفطية الأمريكية والبريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، خاصة بين عدد كبير من الشركات الأمريكية الكبرى التي لجأت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، من أجل شق طريقها عبر هذه المنافسة الدولية، وهكذا جرت مشادة شديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ 1916، حيث تدخلت بريطانيا بعد احتلالها للفلسطينيين في أعمال شركة ستاندر أويل أوف نيويورك (سوكوني)، الخاصة بالتنقيب عن النفط في فلسطين، وقبل نهاية 1916، كانت الحكومات قد تدخلت في مشادة أقوى حول استثمار نفط العراق ففي أواخر أغسطس 1919، أرسلت شركة سوكوني اثنين من الجيولوجيين إلى بغداد لاستطلاع احتمالات وجود النفط في العراق، لكن سلطات بريطانيا رفضت السماح لهما بالقيام بذلك.[2]

[1] – محمد علي حلة: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1918-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت-لبنان، 2014، ص ص 105-106.

[2] – أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978، ص11.

2-2-التنافس البريطاني الأمريكي حول النفط العماني:

إن حماس بريطانيا للحصول على امتيازات النفط تصاعد بعد التحول الذي طرأ على استخدام أسطولها للنفط كوقود بدلا من الفحم فكانت أول الدول التي أدركت أهمية النفط في تسيير الأسطول البحري حيث اصدر رئيس بحريتها عام 1913 قرار يقضي بالتحول النهائي إلى استخدام النفط في تسيير الأساطيل البحرية، ولذلك حرصت الحكومة البريطانية على الحصول على امتيازات النفط من شيوخ إمارات الخليج خشيتها من وقوع الحاكم الخليج في نشاط المريب لبعض صائدي الامتيازات، وقد صح الخوف البريطاني في هذا الأمر عندما باء المأجور فرانك هولمز ونجح في الحصول على الامتيازات للتنقيب عن النفط، ولعل أول امتياز له كان في عام 1922 في الساحل الغربي للخليج بعدها ارتبط اسمه بأكبر مستودعات النفط في العالم، فقد حصل هولمز على الامتياز الأول لشركته من ابن سعود وهو امتياز الإحساء، الذي يعد أول امتياز للتنقيب عن النفط في المنطقة، كما حصل على امتياز في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.[1]

3-دخول الشركات الأمريكية منطقة الخليج:

والحقيقة إن شركة هولمز لم تكن مختصة في استغلال النفط وإنما في الحصول على أكثر ما يمكن من الامتيازات وبيعها لشريكات متخصصة في استغلال وهذا ما فعله هولمز عندما باع امتياز البحرين إلى الشريكات الأمريكية مما شكل أول تدخل للشركات الأمريكية في منطقة الخليج بعد إن كانت هذه المنطقة مغلقة على النفوذ الإنجليزي وحده، ومن هنا بدا التنافس البريطاني الأمريكي حول النفط الخليج العربي، فقد تبع ذلك شراء أبار الكويت النفطية من قبل الشركة أمريكية عرفت، باسم "شركة بترول الخليج" والتي أخذت على عاتقها التنقيب عن النفط البحرين واستغلاله وقد ارتبط النشاط الأمريكي في منطقة الخليج العربي

[1] – فاضل محمد الحسيني: التنافس البريطاني الأمريكي حول امتياز النفط في عمان 1922-1937 الوثيقة دورية تاريخية محكمة يصدرها مركز الوثيقة التاريخية بدولة البحرين، رئيس التحرير عبد الله خالد ال خليفة، ع37، جانفي (يناير) 2000، ص158.

ارتباطا كبير بسياسة الباب المفتوح[1] وهو المبدأ الذي دعت إليه السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى والذي يتلخص في عدم احتكار أية دولة لامتياز من شأنه الإضرار بمصالح دول أخرى و بتطبيق هذه السياسة فنجحت في الحصول على الامتيازات خاصة باستغلال النفط في الخليج العربي ،وقد استشاطت الحكومة البريطانية غيظا من نشاط الشركات البترولية الأمريكية بالمنطقة فطلبت من الماجور رأي قنصلها في مسقط إن يبعث برسالة إلى السلطان العماني تيمور بن فيصل يستفسر منه فيها عن موقفه من استثمار النفط في بلاده، وقد اعتبرت رد السلطان تيمور بمثابة تعهد العماني تجاه الحكومة البريطانية يمنحها حق التنقيب والاستثمار دون سواها، وقامت شركة النفط الإنجليزية الفارسية بالتنقيب عن النفط في مسقط عام 1925.[2]

بلغ التنافس الأمريكي البريطاني حدته عندما تقدمت الفرقة الجيولوجية الإنجليزية بإعمالها التثقيبية في عمان فبدت المنافسة قوية من قبل الشركات الأمريكية العاملة في دولة الإمارات العربية، والتي تحاذي عمان وفي الواقع، لم يكن الأمريكيون بعدين عن عمان على الرغم من إدراكهم لعلاقاتها المتينة مع بريطانيا ،فقد كان القنصل الأمريكي ببغداد يراقب عن كثب النشاطات البترولية الإنجليزية في عمان وبصفة خاصة الرحلات الاستكشافية التي يقوم بها برترام توماس في عمان وقد ورد ذلك في تقريره إلى حكومته حيث اخبرها بان الإنجليز لم يبعثوا تماس كمستشار مالي للسلطان العماني وحسب وإنما اكتشاف المناطق الداخلية في عمان للحصول على المعلومات المختلفة لشركة البترول الإنجليزية الفارسية. كما أدرك البريطانيون بان هناك اتصالات بين شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية والسلطان العماني بعدد امتياز النفط وذلك فان السلطات البريطانية قد خبرت هذه الأساليب للشريكات

[1] – سياسة الباب المفتوح: هي سياسة دعا إليها الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروات الأمم سنة 1776، وهي دعوة للتجارة الحرة كأساس للاقتصاديات الكلاسيكية، انظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، كتب عربية للنشر، (د. م)، (د.ت)، ص70.

[2] – فاضل محمد الحسيني: التنافس البريطاني الأمريكي حول امتياز النفط في عمان 1922–1937، المرجع السابق، ص162

الأمريكية في محاولتها المتكررة للحصول على امتيازات الاستثمار النفط في عموم منطقة الخليج العربي وكانت دائمة الحيطة والحذر من النشاطات المريبة لصائدي الامتيازات وذلك من خلال اهتمامها بالسلطان العماني شخصيا إذ أكدت الحكومة البريطانية على ضرورة تنبيه السلطان العماني وتحمله مسؤولية تزايد النشاط الأمريكي في بلاده جراء اتصالاته المتكررة مع الشركات النفطية الأمريكية ،كما أوصى بتذكيره بالالتزامات التي أبداها حيال الإنجليز 1932 التي تحول دون منح أي امتياز نفطي دون مشورتها وموافقتها.[1]

وفي عام 1912 اشتد التزاحم بين أربعة فرقاء للحصول على امتيازات في ولاية الموصل وبلاد ما بين النهرين وهؤلاء المتنافسون هم دوت بنك ألمانيا مجموعة شل الهولندية، البريطانيون في شركة النفط التركية، وكذلك الشركة الإنجليزية الفارسية، وإبان احتلال العراق صادرت بريطانيا الحصة الألمانية في شركة النفط التركية، كما استغلت انهيار القيصرية في روسيا، بعد نهاية الحرب بين بريطانيا وألمانيا والتي عرفت بحملة ما بين النهرين، واستمرت أربع سنوات وبعد الحرب العالمية الأولى التي انتهت بانتصار بريطانيا وحلفائها وهزيمة الدولة العثمانية وألمانيا تم استبعاد روسيا كليا وتحولت حصة الألمان في شركة النفط التركية إلى الفرنسيين.[2]

وفي عام 1928 اضطرت بريطانيا تحت الضغط الأمريكي إلى توقيع اتفاقية تفرض علة الأخيرة عدم تجاوز الخط الأحمر الذي تحدد منذ عام 1914 وقد نجحت الشركات الأمريكية في الحصول على امتيازات لاستغلال النفط في المنطقة أهمها امتياز نفط البحرين عام 1930، وامتياز نفط المملكة العربية السعودية عام 1932 لمدة 66 سنة وامتياز نفط الكويت عام 1933 لمدة 75 سنة مناصفة مع شركة البريطانية.[3]

[1] – فاضل محمد الحسيني: المرجع السابق، ص162.

[2] – قصي عبد الكريم: المرجع السابق، ص29.

[3] – محمد علي حلة: المرجع السابق، ص107.

4-الصراع على البترول في الخليج العربي:

مع إن الألمان كانوا اسبق من غيرهم في البحث عن النفط في تركيا والعراق إلا إن الأمريكيون كانوا أول الذين حاولوا على امتيازات بالتنقيب في تركيا والأقطار التابعة لها ،وهذا بحد ذاته يمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع في الخليج العربي بعد إن تبدلت صفة هذا الصراع في أوائل القرن العشرين وأصبح الغرض منه السيطرة على منابع البترول فيه وليس احتكار اللؤلؤ وطرق المواصلات والتجارة وقد توحدت المصالح الإنجليزية والألمانية بوجه المنافسة الأمريكية حيث تم تأسيس شركة الامتيازات الإفريقية الشرقية، وكان التنقيب عن النفط من الامتيازات التي طفرت بها هذه الشركة من الحكومة التركية سنة 1911 التي غيرت اسمها إلى "شركة النفط التركية".[1]

5-الصراع والأطماع الأوربية في الخليج العربي:

تتمتع منطقة الخليج العربي منذ القديم بأهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية، هذا بجانب كونها تتمتع بصفة عامة بموقع مميز استراتيجيا وجغرافيا، وكانت هذه الأهمية التي تمتاز بها هذه المنطقة عامل جذب في استقطاب القوى العالمية للسيطرة عليها على امتداد القرون الغابرة وحتى وقتنا الحاضر .وجاء اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي ليغطي على الأهمية التقليدية التي كان يتمتع بها الخليج العربي سابقا ،وأصبح تسابق الدول الكبرى للتوغل في هذا الشريان أمرا ملحا يرتبط بمستقبل صناعتها التي تعتمد على النفط في تحريك جميع مفاصلها .لذلك يمكن القول إن هذا الموقع المتميز هو الذي لفت انتباه الدول الغربية مما جعلها توجه أنظارها إليه من اجل بسط سيطرتها عليه استغلالا لثرواته فبرز الخليج كمجال للصراع الدولي بين القوى الأجنبية للسيطرة عليه.[2]

---

[1] – سليم طه التكريتي: الصراع على الخليج العربي، السلسلة السياسية 12، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1966، ص100.

[2] – عبد الوهاب صالح بابعير: منطقة الخليج بين التنافس الأجنبي والصراع الداخلي، فهرسة مكتبة الملك فهد، جدة، 1427هـ، ص ص 31-32.

6-الموصل بين إنجلترا وفرنسا والأطماع الاستعمارية:

إن التنافس الاستعماري كان قد وصل إلى غايته في صيف عام 1914 وأن الأطماع المكبوتة أن تنفجر، وبدأ الصراع الشنيع الذي أكتسب الطابع العالمي لأول مرة وفي تلك الحرب استخدمت أحدث الأساليب المعروفة في القتال والتدمير والفتك، التي كانت كلها تسير بقوة البترول ومستخرجاته، وتتعطل عن أداء مهمتها إذ لم تتوفر حاجتها منه ولهذا عظمت أهميته هذه إلى حد بالغ، وأشتد التسابق بين الخصوم، يحاول كل طرف أن يضع يده على مواردها، وأن يحرم الآخر منها حتى يجبره على الخضوع والاستسلام، ويعجل بهزيمته، ولهذا عمل الإنجليز على حماية حقول البترول ومعامل تكراره، وأنابيب نقله في بلاد فارس من اعتداء قد تقوم به الجيوش العثمانية، ووجهوا حملات إلى بلاد العراق، حتى يتسلطوا على منابع الموصل الغنية، وهكذا كان البترول أحد مظاهر العمليات الحربية، اتسع نطاق استخدام هذه القوة الكبيرة القاهرة.[1]

7-الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي (1941-1951):

أثار احتلال إيران لجزر الخليج الثلاث، جزيرة بومرس، وطنب الكبرى والصغرى، في 30 نوفمبر 1971 رد فعل عنيف لدى الرأي العام العربي كما أن إيران ليست وحدها، وإنما ساندتها شركات النفط الإنجليزية، والأمريكية حيث حاولت إيران استغلال فرصة انشغال القوى العربية بالصراع العربي الإسرائيلي بعد نكسة 1967 في إحراز مكاسب لها يساعدها على ذلك بعد المنطقة، بالإضافة إلى الفراغ عند انسحاب القوات البريطانية من الخليج 1970 فضلا عن التفكك في الوحدات السياسية قبل قيام دولة اتحاد الإمارات العربية، بالإضافة إلى الخلافات الإقليمية، القائمة بين السعودية وأبو ظبي، حيث تمكن من منافسة التجار العرب إلى عهد قريب، كان النشاط الإيراني مركز على منطقة الساحل العماني، كما استقر الكثير من الإيرانيين، وأخذوا يحلون محل العرب الذين بدأت هجرتهم الواضحة إلى

[1] – راشد البراوي: المصدر السابق، ص119.

حقول النفط في الكويت والسعودية وغيرها، وفي وقت الذي زحف فيه تيار القومية العربية، في الخليج العربي نتيجة الانقلاب العنيف الذي ترتب على استغلال النفط وما تبعه من تدفق آلاف اللاجئين الفلسطينيين 1941 بدأت الأطماع الإيرانية، في تمسك إيران بتسمية الخليج الفارسي، على أمل إصرارها على هذه التسمية، يكسبها حقوق شرعية ويرضي أحلامها التوسعية بأن يصبح الخليج بحيرة وسط إمبراطورية الفارسية وقد شكل النفط وامتيازاته عاملا آخر من عوامل الاحتجاجات الإيرانية، إذ أكدت الحكومة عدم اعترافها بامتياز النفط الذي منح لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا.[1]

باعتباره قد منح دون موافقة الحكومة الإيرانية ولذا فإنها تعتبره لا قيمة له كما، أنها تحتفظ لنفسها بالربح أو بالتعويض في حالة الخسارة كما احتجت الحكومة الإيرانية فصل مجموعة من العمال الإيرانيين في شركة النفط، وتوالت الاحتجاجات الإيرانية حتى أعلنت الحكومة الإيرانية عام 1901، أن القوانين تأميم النفط تسري على البحرين، واتخذت إيران بعض الحوادث فردية، كان يقوم بها بعض بحارنة ممن تحركهم الميول الإيراني بعدة مطالب خاصة بإيجاد ممثلين في المجلس النيابي، وقبول بحارنة للمدارس في الجامعات الإيرانية، وعلى عكس ظهرت القومية العربية واضحة في البحرين خلال حرب 1948، ومساعدة الفلسطينيين اللاجئين، ثم ازدادت وضوحا خلال وقوع العدوان الثلاثي على مصر 1956 اعتبر البحرين جزء من الأقاليم الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر.[2]

8-الاستيلاء على نفط العربي:

لقد دارت حروب النفط في القرن 20 على أرض العراق، فمن أجل حماية شركة النفط الإنجليزية الفارسية، مصفاة عبادان، أرسلت الإمبراطورية البريطانية، في بداية الحرب العالمية الأولى بالجيش الهندي إلى المنطقة للاستيلاء على البصرة والعراق في الحملة التي

[1] – جمال زكريا قاسم: الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، جامعة عين الشمس، (د.س)، (د.ن)، (د.ط)، ص153.

[2] – نفسه، ص 208.

عرفت بحملة بلاد ما بين النهرين التي دامت أربع سنوات الأمر الذي يعكس مدى الأهمية التي كانت توليها بريطانيا للخليج وثرواته النفطية.

وأن آخر الحملات النفطية التي شنتها الإمبراطورية الأمريكية الجديدة في أوائل القرن 21، موجه ضد العراق وعلى أرضه كانت السلطات الأمريكية قد أعدت خططا مفصلة للاستيلاء على النفط العربي في أوائل السبعينيات، سواء من خلال الشركات النفطية، أو بالتدخل العسكري المباشر ففي الحرب العالمية الثانية كتب قيادة الأسطول الأمريكي مذكرة مرفوعة للرئيس روزفلت تتضمن، اقتراح بالاستيلاء على حقول نفط أرامكو في السعودية باعتبار أن الحصول على احتياطات نفطية خارج أراضي الأمريكية أصبح من المصالح الحيوية للولايات المتحدة وقبل ذلك حصلت البحرية البريطانية على الجزء الأكبر من ملكية الشركة الإنجليزية الفارسية للنفط والتي أعيد تسميتها بريتش بتروليوم (BP).[1]

وفي 30 يونيو 1943 صادق الرئيس الأمريكي على إقامة مؤسسة الاحتياطات البترولية، التي ستمتلك كامل الامتيازات أرامكو في السعودية، وتم تعيين وزير الداخلية هارولد ايكس على رأس الشركة ووزراء الحرب والأسطول والخارجية أعضاء مجلس أعضاء مجلس إدارة الشركة، حيث عقد أول اجتماع في 9 أغسطس 1943 بحضور النائب وزير الحرب جورن مكلوي، وفي ظل تراجع الإنتاج النفطي في ألاسكا والمحيطات، فإن الإدارة الأمريكية ترى في النفط العراق مصدرا متاحا ورخيصا لا يكلف إنتاج برميل أكثر من 1.5 دولار، الأمر الذي جعل النفط العراقي، الأرخص إنتاجا على مستوى العالمي، إنها خطة كيسنجر القديمة كما يرى السفير الأمريكي السابق لدى السعودية، كينز الذي خدم في عهد كيسنجر ويضيف إكينز أعتقد ت، الخطة ماتت إلا أنها أعيدت للحياة كما هو واضح ويقول اكينز انه في أعقاب الصدمات النفطية في السبعينيات، تسربت للصحف الأمريكية أنباء عن وجود خطط أمريكية للاستيلاء على حقول النفط العربي.[2]

[1] – عبد الحي زلوم، الحروب البترولية الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مؤسسة العربية للدراسات، ط1، 2005، ص62.

[2] – نفسه، ص 63.

9-الحرب بين العراق وإيران:

كانت حروب البترول تخفي معالم ودوافع نفطية، والولايات المتحدة لو معها أذنابها من الدول الكبرى ألم تكن حيادية أو مراقبة أو بريئة فيها وموضوع النفط أو مصيره كان خلال الحرب، الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية والشركات النفطية العملاقة المرتبطة بتا أو المتواطئة معها، ورائحة النفط كانت تفوح من كل تصرف أو تعليق أو تحرك يصدر، عن تلك الإدارة، بل إن تلك الإدارة لم تتورع عن الإيعاز لعملائها بالإسراع في تلبية حاجات الطرفين المتنازعين إلى الأسلحة المتطورة بقصد إنهاكهما عسكريا وماليا.[1]

[1] – حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، تق: محمد مجذوب، دار بيسان، ط1، 2000، بيروت–لبنان، ص5.

الفصل الثاني

النفط العربي والحرب الباردة وتحديات التنمية

المبحث الأول: النفط والحرب الباردة

المبحث الثاني: أزمات الشرق الأوسط والنفط العربي

المبحث الثالث: تحديات التنمية والنفط العربي

المبحث الرابع: تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك وأهدافها وهيكلها التنظيمي

النفط العربي والحرب الباردة وتحديات التنمية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان من بين نتائجها خروج الدول الغربية منهكة، لكن مع اكتشاف النفط في الدول العربية فأصبحت هذه البلاد محلا للصراع الدولي من اجل استغلال ثرواتها نتيجة الامتيازات الممنوحة والمجحفة من قبل حكام هذه المنطقة إلى الشركات البترولية، فكانت الدول العربية تعتمد في تجارتها على تصدير النفط للدول الغربية، فكانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آمال للوصول إلى النفط العربي بسبب المجال الذي تركته فرنسا وبريطانيا للنظام الدولي الجديد بظهور القطبية الثنائية.

المبحث الأول: النفط الحرب الباردة

المطلب الأول: النفط العربي والحرب الباردة

لقد حصل ذلك التحول مع دخول العالم في حقبة الحرب الباردة، وسرعان ما أصبح النفط مصدر للنزاع، فالنسبة لزعماء الحرب الباردة[1] كان النضال من اجل تحرير الوطن وعملية التحرر من الاستعمار في النصف الثاني من القرن 20 ميادين التنافس على نفوذ.

كما إن تحول الاتحاد السوفيتي ليصبح أكثر من مجرد مكتف ذاتيا في مجال النفط والغاز الطبيعي في الخمسينيات من القرن العشرين.[2]

ومع صراع القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، امتد هذا الصراع إلى منطقة الشرق الأوسط وقلبها العالم العربي، لسببين رئيسيين، هما الموقع الجغرافي المميز، وثروتها النفطية الهائلة، حيث أصبح النفط عنصرا من عناصر هذا الصراع بل هدفا من أهدافه، فقد أثبتت هذه المادة الاستراتيجية أنها مصدر القوة العسكرية

[1] – الحرب الباردة: هي كل نزاع لا يصل إلى حد القتال يعين له المعسكران الشرقي والغربي كل أساليب الضغط بغية الحصول على مكاسب معنوية ومادية: انظر لبيب عبد الستار: أحداث القرن العشرين منذ 1919، ط3، دار المشرق، بيروت لبنان، 1987، ص182.

[2] – توبي شيللي: النفط السياسة والفقر والكوكب، تر: دينا ملاح، مكتبة نرجس، المملكة العربية السعودية، ط1، 1،2010، ص106.

والاقتصادية في العالم واعتبر الاستراتيجيون إن البترول هو محرك الجبار للقوة الأمريكية التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر.[1]

قد شكل مصدر قلق كبير للولايات المتحدة و أوربا الغربية، لخشيتهم من استخدام الصادرات سلاحا استراتيجيا وكان مصدر القلق الأخر يتمثل في أن الاتحاد السوفيتي سوف يحاول عرقلة وصول الدول الغربية إلى نفط الشرق الأوسط، كانت إحدى أولى المعارك في الحرب الباردة ، قد شلت محاولات الاتحاد السوفيتي للوصول إلى موارد النفط الإيراني، في نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد احتل الاتحاد السوفيتي جزءا من شمال إيران في نهاية الحرب أملا في ضمان نفوذ سياسي، بالإضافة إلى حلم روسيا القديم في الوصول إلى ميناء يطل المياه الدافئة، والحصول على النفط اللازم في المدى القصير في انتظار إعادة الأعمار بعد الحرب. لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك في الصفقات التجارية قد وفر لموسكو النقد الأجنبي والنفوذ، ولكن كانت هناك مصادر قلق أخرى أهمها رعاية الاتحاد السوفيتي للحركات والأنظمة العربية الراديكالية. يشير فينvenn إلى التنوع في الأساليب الأمريكية والأوربية في التعامل مع الدول المنتجة المثيرة للمشكلات في السنوات التي أعقبت استقلالها وانتهاء الامتيازات القديمة.[2]

1-سياسة أمريكا بترول الشرق الأوسط:

شكلت حقبة الأربعينات منعطفا محوريا لأسباب عدة، فالإنهاك الذي ضرب أوروبا الغربية واستنزف قدراتها خلال الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى عجز فرنسا وبريطانيا عن الحفاظ على نفوذهما الاستعماري في الشرق الأوسط والى إفساح المجال أمام بروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقطبين مهيمنين على النظام العالمي ترجمت نهاية حركة الاستعمار الأوروبي بمنح الدول العالم العربي استقلالها لكن أبقت على تبعيتها لها وكان لاكتشاف النفط وإثبات أهميته الاستراتيجية الحاسمة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لهذا الواقع أقامت الولايات المتحدة تحالفا استراتيجيا مع المملكة العربية السعودية في حين عملت بريطانيا على دعم مجموعة

[1] – محمد حسين هيكل: حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1992، ص198.

[2] – توبي شيللي: المرجع السابق، ص 106.

الإمارات التي كانت قد ساهمت في تأسيسها على طول السواحل الغربية للخليج ورأت فيها مصادر واعدة للنفط.[1]

كان اكتشاف البترول في ارض المملكة السعودية عاملا هاما رئيسيا أثر في تاريخ هذه المملكة وفي تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها وقد أعطت المملكة السعودية امتياز استخراج البترول في 29 ما 1933 إلى شركة زيوت استاندارد كاليفورنيا وذلك لمدة 60 عام وفي منطقة واسعة في شرق المملكة.

فتكونت نتيجة لذلك شركة استاندارد كاليفورنيا العربية لاستغلال هذه المواد، ولما انضمت إليها شركة بترول تكساس في عام التالي تألفت منها الشركة العربية الأمريكية للبترول وهي المعروف باسم أرامكو.[2]

وكانت وبرغم من صعوبة المناخ الذي عملت فيه الشركة وافتقارها إلى تأييد رسمي من حكومة الولايات المتحدة التي أحجمت عن تشجيع مشروعات اقتصادية في مناطق قريبة من نفوذ البريطاني.

فإن تقرير الخبراء عن كمية البترول موجودة دفع بالشركة إلى أن تقدم هذا القرض دون تردد، وسرعان ما حفرت الآبار في مناطق الظهران والدمام وأبى حضرية في إقليم الإحساء، واكتشاف كمية البترول المخزنة تحت الأرض تفوق أضعاف من جاء في تقارير الخبراء الأوائل، فشجع ذلك كل من شركة أرامكو والمملكة العربية على مواصلة التعاون وبخاصة بعد استخراج البترول بكميات كبيرة.[3]

ساعدت إيرادات البترول السعودي على إدخال وسائل الحضارة والمدنية الحديثة في بلادها، من إنشاء الطرق ووسائل المواصلات والتعليم، ودخل العمران في كثيرة منها ،وتمكنت الحكومة

[1] – سعيد اللاوندي: الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (د.ط)،(د.س)، ص8.

[2] جلال يحي: العالم العربي الحديث، المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربيين العالميتين، المكتبة التاريخية دار المعارف بمصر ،1965، ص 71-72.

[3] – جلال يحيى: مرجع سابق، ص72.

من إنشاء إدارة حديثة واستخدمت فيها الموظفين من كل البلاد العربية وبخاصة من سوريا وفلسطين ومصر، واستندت الحكومة السعودية إلى موارد ثروتها الجديدة، والى الخبرة الفنية لكي تسير بخطوات واسعة وسريعة إلى الأمام ،وأصبحت حقول استغلال البترول أساس لنشأة "صناعة" حديثة في إحدى البلاد العربية وصحبها ظهور طبقة خاصة من العمال لهم شخصية وعقلية تختلف تماما عن عقلية ونفسية الرعاة والزراع والتجار، وكان هذا التطور خطير في الحياة الاجتماعية وبخاصة في إقليم الإحساء.[1]

المطلب الثاني: تنسيق السياسة البترولية لأنجلو أمريكية

وبتدخل الحكومة الأمريكية في السياسة البترولية في الشرق الأوسط، اتجه التفكير إلى عقد اتفاقيات بين بريطانيا وأمريكا، وخصوصا بعد تكوين شركة بتروليم رزفز كور ربوريشن، ويرأسها سكرتير الداخلية في يونيو 1943، وقد جرت المفاوضات بين كوردل هل سكرتير الدولة مع لورد بيجر بروك مندوب بريطانيا وعقد اتفاق خاص بالبترول في واشنطن في أغسطس 1944، وقد اعترف الاتفاق بمصالح دول أخرى تنتج البترول وتستهلكه ومنها روسيا، ورأى تأليف "مجلس بترولي دولي"، من الأمريكيين والبريطانيين فقط، لكل منها أربعة أعضاء ،ثم سجلت الحكومة الأمريكية المشروع من مجلس الشيوخ لإعادة النظر فيه، وتم ذلك في فيفري 1945 ونوقش مع لندن واعتبر اتفاقا مبرما أكيدا.[2]

وفي عامي 1944 و1945 أصبحت السوق البترولية في قبضة أمريكا وبريطانيا واشتباك مصالح البلدين يجعلهما يستأثران باحتكار تجارة البترول العالمية، خصوصا بعدما أخرجت كل من فرنسا وهولندا من الحرب ضعيفة وكان لهما مصالح بترولية.

المطلب الثالث: النفط والسياسة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية

منذ مطلع القرن العشرين كانت الإمبراطورية البريطانية صاحبة السيادة تبلغ ربع معمورة (الشرق الأوسط)، وخلافا لبريطانيا وفرنسا، أخذت ألمانيا تخسر مستعمراتها شيئا فشيئا إذ عملت

[1] – جلال يحيى: مرجع سابق، ص72.

[2]– صلاح محمد نصر وكمال الدي الحناوي: المرجع السابق، ص316.

على مد سكة حديد تربط برلين بغداد، وانطوى هذا المشروع على حسابات عسكرية هدفت إلى تسريع نقل القوات العسكرية وحشدها، بينما كان المهندسون الألمان في مدينة الموصل العراقية يقومون بعملية المسح الضرورية لمد سكة الحديد تلك، وقعوا على مناطق يطفح منها النفط بكميات كبيرة فأخبروا الحكومة العثمانية بذلك.

وفي عام 1912 اشتد التزاحم بين أربعة فرقاء، للحصول على امتياز في ولاية الموصل وبلاد ما بين النهرين هم: دوتش بيك الألمانية، مجموعة شل الهولندية ،البريطانيون في شركة النفط التركية، وكذلك الشركة الإنجليزية الفارسية .وإبان احتلال العراق صادرت بريطانيا الحصة الألمانية في شركة النفط التركية كما استغلت انهيار القيصرية الروسية بعد نهاية الحرب (بين بريطانيا وألمانيا والتي عرفت بحملة ما بين النهرين واستمرت أربعة سنوات) فألغي الاتفاق البريطاني الروسي المعقود في 1907، وفرضت على طهران معاهدة حماية تشمل الأراضي الإيرانية عام1919.[1]

المطلب الرابع: النفط السعودي والإيراني وأثره على العلاقات الأمريكية

شهدت العلاقات النفطية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية تطورا ملحوظا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ويرجع الفضل في ذلك غلى شركة أرامكو التي لم تكتفي فقط بإنتاج النفط داخل الأراضي السعودية بل عملت على إيجاد طريق مناسبة لتسويقه في الأسواق العالمية بأقل تكلفة ممكنة ،فتقدمت بطلب إلى الملك عبد العزيز بن سعود لإنشاء مشروع خط الأنابيب يمتد من خلال الحدود السعودية عبر الأردن وسوريا ولبنان إلى ميناء الطهراني على ساحل البحر المتوسط قرب مدينة صيدا للتصدير، وهو ما يعرف بخط أنابيب التابلاين، وبالفعل تمت الموافقة وعقدت الاتفاقية بين الطرفين بين 1947 وتم التصديق عليها في نوفمبر 1949 وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم شركة أرامكو بنقل كميات كبيرة من النفط السعودي التي تنتجها الأسواق العالمية لكن بالرغم من زيادة إنتاج النفط السعودي والإقبال العالمي على شراكة إلا أن

[1]– قصي عبد الكريم ابراهيم، المرجع السابق، ص29.

ميزانية الحكومة السعودية كانت تعاني من أزمة مالية أدت إلى طلب القروض من الحكومة الأمريكية والشركات النفطية ،وهو ما دفع الملك السعودي للبحث عن طريقة أخرى للحصول على دخل أكبر مقابل موارده النفطية.[1]

المبحث الثاني: أزمات الشرق الأوسط والنفط العربي

المطلب الأول: حرب 1948-1949

لم يكن النفط بعيدا عن التطورات السياسية التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وهدنة 1948-1949، وما جرى ضمن الدائرة السورية تبين انه كان لهذه الحرب أعظم الأثر على مصر اتفاقية التابلاين مع سوريا فقد طالب الكثيرون في الوطن العربي باستخدام سلاح النفط كوسيلة للضغط على الغرب الذي أيد ودعم قيام الكيان الإسرائيلي وكانت سوريا بالنسبة لتصدير النفط من أهم الأقطار العربية القاطبة، رغم كونها أكثر تحسسا بنكبة 1948 كان مشروع مد أنابيب النفط السعودي إلى صيدا عبر الأراضي السورية يخطف الأضواء فأثارت اتفاقية التابلاين هزة سياسية في البلاد دفعت البرلمان السوري المعارض بعنف لهذه الاتفاقية، ويتضح أن الانقلاب العسكري الأول الذي قاده حسني الزعيم في 1949/03/30 كان قريبا من تأثيرات الموضوع النفطي فقد أسهمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع السفارة الفرنسية بدمشق بالتحضير لهذا الانقلاب وإنجاحه للإطاحة بالنفوذ البريطاني في هذه المنطقة الغنية بالنفط التي تشهد صراع الحلفاء من أجل الثروة وأجهضت بذلك أول محاولة في التطلع الجماهيري السياسي لتوظيف النفط كسلاح بغية التأثير على الدول الغربية التي وافقت وراء إنشاء إسرائيل.[2]

---

[1] – أسماء عبد عطية محمد: السياسة الأمريكية اتجاه السعودية وإيران قبل عام 1955، إشراف: عايدة السيد إبراهيم سليمة، مجلة البحث العلمي في الأدب، ع19، 2018، ج7، ص144.

[2] – رياض أبو ملحم: النفط والمجتمع العربي مجلة الوحدة إشراف محمد أحمد، تصدر عن مجلس القومي للثقافة العربية، ع43، أفريل، 1988، ص7.

الأزمات: هي مواقف تصطدم فيها المصالح والأهداف مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي والعسكري، ظهرت بكثرة خلال الحرب الباردة، انظر، فضيلة ركاب وخيرة شافعي، الحرب الباردة وتأثيرها على المشرق العربي، فلسطين ومصر العراق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، 2013، ص17.

المطلب الثاني: العدوان الثلاثي على مصر 1956

استفاد جمال عبد الناصر من الظروف الدولية الموجودة في عام 1956من انقسام العالم إلى معسكرين واشتد بينهما أوزار الحرب الباردة ليعلن عن تأميم قناة السويس[1]، إثر تأميم قناة السويس وتعرض مصر للعدوان الثلاثي ظهرت فكرة استخدام النفط مجددا كسلاح في مواجهة بريطانيا وفرنسا، وقد أمكن بالفعل تنفيذ هذه الفكرة على نقا طين:

أ- في سوريا قام نفر من شباب الوطني في الجيش وحزب البعث وعمال البترول بنفي جزء من أنابيب النفط التابعة لشركة نفط العراق البريطانية.

ب- عملت بعض الدول العربية النفطية إلى فرض حظر نفطي على تصدير نفطها إلى الإقفال قناة السويس بوجه ناقلات النفط، كانت النتيجة لهذه العوامل مجتمعة، أثرت الإمدادات النفطية إلى دول أوربا الغربية، وبالتالي الأوضاع العامة تأثرت حيث أمضت هذه الدول شتاء باردا وهي تعاني نقصا في الوقود.[2]

قطع النفط العربي عن إسرائيل ومنعه عنها منذ نشأتها وإجبار الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي على مقاطعة إسرائيل وعدم إنشاء أية رابطة معها تعطيل الضخ في شبكة أنابيب خطوط شركة نفط العراق المارة عبر سورية، على إثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، إيقاف عمليات تصدير النفط العربي من الموانئ العربية على إثر عدوان 1967، تم استبداله بفرض حظر على تصدير النفط العربي خلال بضعة أسابيع إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ،ومن الإجراءات غير المباشرة الدعم المالي الذي تقرر بموجب مؤتمر الخرطوم 1967، أن تقدمه كل من الكويت والسعودية وليبيا إلى كل من مصر والأردن [3] إن طبيعة سلاح البترول هو أن قوة تأثيره لا تظهر إلا بعد بضعة أشهر وفي الوقت الذي بدأت فيه أمريكا والدول المؤيدة لإسرائيل

---

[1] – نور الدين حاطوم: الموسوعة التاريخية (تاريخ عصرنا منذ 1945م)، ج10، دار الفكر الحديث ،1971، ص478.

[2] – رياض أبو ملحم: المرجع السابق، ص5.

[3] – عاطف سليمان: الثروة النفطية ودورها العربي، دور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2009، ص154.

تشعر بالأثر الاقتصادي نتيجة للحظر الذي فرضته الدول العربية أقول في هذا الوقت وضع كيسنجر سلاح البترول في كفة الميزان وإنقاذ الجيش الثالث في الكفة الأخرى، كان على السادات إذن إن يلتمس من الإخوان العرب أن يقوموا بموقف استخدام هذا السلاح وهو ما حدث فعلا كان السادات هو أكثر الزعماء العرب تحمسا لإلغاء الحضر البترولي ضد أمريكا والدول المؤيدة لإسرائيل مرة أخرى، أقول إني لا ألوم كيسنجر على هذه السياسة فمن واجبه أن يخدم مصالح أمريكا، ولكن ألوم السادات لأنه هو الذي تسبب في حصار الجيش ولم يتصور ما يمكن أن يجره ذلك من مصائب.[1]

كانت الوسائل المفضلة التي تلجأ إليها واشنطن لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فيما يتعلق بالنفط تتم عبر شركات النفط ،وهذا يصدق في الشرق الأوسط وأمريكا وأوروبا واليابان من النفط العربي تبلغ 760 مليون طن في العام ،وهو مقدار أقل بقليل من الإنتاج المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ري الواقع ثمة دليل على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم حملة الأوبك لرفع الأسعار في أوائل السبعينيات من القرن 20 إذ يستعرض بيير ترزيان في تاريخه عن الأوبك عددا من الأدلة التي توحي بأن إدارة نيكسون قد شجعت وحتى حفزت الدول الأعضاء في الأوبك لرفع أسعار اعتقادا منها بأنها ستحفز إنتاج الولايات إلى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك فرضت الحظر في 17 أكتوبر 1973 وكان هدفها هو الضغط على الولايات المتحدة لتتخلى أو تقلل دعمها لإسرائيل.[2]

في الثاني عشر أكتوبر، أرسل رؤساء كل من أكسون وتكساك وموبيل وشيفرون الشركات الأمريكية الأربع المساهمة في أرامكوا مذكرة إلى الجنرال ألكسندر هيج رئيس الأركان الأمريكي محذرين من أي زيادة في المساعدة الأمريكية لإسرائيل سيكون من شأنها أن تأثر سلبا على العلاقات مع الدول العربية المعتدلة وقد حذروا من أن العلاقات السلبية مع تلك الدول المعتدلة المزعومة قد تعنى أن أسعار النفط سترتفع بشكل حاد وفي 17 من أكتوبر أعلن الملك فيصل ملك

[1] – فريد سعد الشاذلي: حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو ،2003، ص309.

[2] – توبي شيللي: المرجع السابق، ص113.

السعودية عن الأمر بشكل رسمي وقد كتب إلى رئيس نيكسون يخبره أن الدول العربية ستفرض حظرا نفطيا لو لم تتوقف الولايات المتحدة عن إرسال الإمدادات العسكرية إلى إسرائيل، في غضون يومين كان رد فعل نيكسون سريعا، إذ كان متمسكا بالتزامه نحو إسرائيل وقال لمستشاريه: أدعو العرب يبدؤون حظرهم النفطي وكي يبين دعمه لإسرائيل أرسل نيكسون الأسطول الأمريكي السادس المكون من تسعة وأربعون سفينة حاملة طائرات إلى البحر المتوسط للحفاظ على حالة الاستعداد القتالي.

وفي ضوء عدم رضوخ الولايات المتحدة للدول العربية، المطالبة بوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل، بدا من الحتمي أن تستمر الدول العربية في خفض الإنتاج النفطي، لأمد غير محدود بلغ الخفض التالي أكثر من 20%، وبحلول العشرين من أكتوبر كانت كل الشحنات النفط المتوجهة إلى الدول التي تقدم المساعدة والدعم لإسرائيل، قد حظرت تماما جاء الحظر النفطي في وقت عسير للغاية، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا فقد نفدت قدراتها النفطية الفائضة منذ وقت قريب، ولم يحدث من قبل قط أن واجهت حظرا نفطيا كاملا.[1]

المطلب الثالث: حرب أكتوبر 1973

حرب سياسية واقتصادية التي دارت حول البترول بعد استخدامه لأول مرة في التاريخ سلاحا في معركة تحرير الأراضي العربية خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر 1973)، وكان وزراء البترول العربي قد اقترحوا استخدام البترول في المعركة عام1967 ولكن مؤتمر الخرطوم رفض توصيتهم باعتبار أن البترول مصدر مالي لشراء الأسلحة.[2]

لعب هنري كيسنجر دورا رئيسيا في الترتيب لحرب أكتوبر 1973، لأهداف اقتصادية وسياسية أمريكية، كان أحدها رفع أسعار النفط إلى 400%، فقد تم الإعداد للحرب في سلسلة من الاجتماعات التي ضمنت هنري كيسنجر وأنور السادات الذي أرسل مبعوثه الخاص حافظ إسماعيل للالتقاء سرا بالوزير الأمريكي عدة مرات، كانت خطة كيسنجر تقضي بترتيب إشعال

[1] – توبي شيللي: المرجع السابق، ص69.

[2] – عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، ص216.

حرب محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا لتمهيد الطريق أمام صلح منفرد بين إسرائيل ومصر، والتسبب برفع أسعار النفط وهما هدفان يصبان في صالح السياسة الأمريكية في المقام الأول فعندما أقدم السادات على طرد المستشارين الروس من مصر طلب وزير الدفاع يلفن ليارد من الرئيس نيكسون بمفاوضات سرية مع السادات، وهو لا يعلم بأن مثل هذه القنوات مفتوحة مع مصر منذ بعض الوقت، وللإعداد للحرب والجولات المكوكية التي أعقبتها، ثم عقد اجتماعات مكثفة بين كيسنجر والمبعوثين المصريين وفي 6 مارس 1973 تم الاطلاع السعوديين على ما يجري في قناة مباحثات إسماعيل كيسنجر السرية كانت السعودية هي اكبر منتج للنفط وسيكون لها دور رئيسي في عملية حظر النفط العربي عند الغرب وللزيادة المتوقعة في أسعاره وفي الوقت نفسه حصل تطور آخر الانخفاض الكبير على سعر الدولار بالنسبة 40% وأصبح النظام العالمي يعيش حالة من التقلب المتزايد[1]، في اليوم الحادي عشر للحرب أكتوبر اجتمع وزراء البترول العرب في دول الأوبك بمدينة كويت لدراسة استخدام النفط في المعركة، وبعد تدارس الأمر من جميع جوانبه تقرر اللجوء إلى إجراءين هما:

الأول: فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة لتدخلها لجانب إسرائيل في الحرب ودعمها لها في مختلف المجالات وقد اتسع مطاق هذا الحظر ليشمل هولندا بسبب اتخاذها مواقف عدائية من العرب.

ثانيا: تخفيض الإنتاج اعتبارا من تاريخه(1973/10/17) بنسبة شهرية متكررة لا عن تقل عن 5% ثم تبدأ في الشهور التالية منسوبة إلى الرقم الإنتاج المنخفض في الشهر السابق، وبالفعل أخذ تخفيض الإنتاج بالازدياد، فوصلت نسبة التخفيض في ديسمبر 1973 إلى 25% ثم ما لبث أن أخذت هذه النسبة بالتناقص تدريجيا ،إلى أن انتهى أثر هذا الإجراء في شهر مارس 1974 بشكل متزامن مع انتهاء الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة الأمريكية 18 مارس 1974

[1] – عبد الحي زلوم: المرجع السابق، ص ص 64، 66.

حيث تدخلت مصر السادات لدى الدول العاملة بالحظر لرفعه بسبب إحراز تقدم في موضوع فصل القوات في سيناء الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة.[1]

اليوم الخامس عشر للقتال يوم 02 أكتوبر خلال ساعات الصباح الأولى أغارت الطائرات السورية على معامل تكرير البترول في حيفا.[2]

أن الدعم الجبهة الداخلية للقوات المسلحة في حرب لاستعادة الكرامة، كان التنسيق بين القوات المسلحة وأجهزة الدولة المعنية قبل المعركة بوقت طويل، فيما يتعلق بإعداد الدولة للحرب فقد تم التنسيق مع وزارة البترول فيما يتعلق بحجم الاحتياطي من البترول ومدة كفايته ووضع خطط البديلة لاستمرار إمدادات البترول الخارجية في حالة توقف المصادر المحلية.[3]

1-صدمة النفط الأولى:

اقتربت قدرات الإنتاج من التشبع، وضمت منظمة الأوبك أعضاء جدد كالجزائر ولإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وليبيا وقطر ونيجيريا، وازداد تأثير المنظمة النفطية. وأخذت تسترد حقوق الامتيازات، وظهرت في غضون فترة قصيرة هشاشة السوق النفطية.[4]

أدى الحظر الأول عام 1970 إلى اضطراب في السوق عندنا أغلقت أنابيب التابلاين التي يجر النفط السعودي ساحل المتوسط بسبب النزاع الأردني-السوري فأصبحت ليبيا المصدر العالمي الرئيسي لغياب النفط عن ساحل المتوسط الشرقي وقام الضباط الوحدويون الأحرار بقيادة القذافي وخلو في محادثة مع الاشتراكيين في الجزائر ويستطيع الطرفان معا فرض تخفيض الإنتاج وتحديد الأسعار من جانب واحد سارعت فنزويلا إلى السير على خطى هذه الحركة وأعلنت دول الخليج العربي عن أول رفع للأسعار في 1971 وفي طرابلس الغرب أعلنت الجزائر وليبيا

---

[1] – رياض أبو ملحم: المرجع السابق، ص 10.

[2] – عبده مباشر: يوميات أكتوبر في سيناء والجولان، دار المعارف، مصر-القاهرة، (د.ط)، (د.س)، ص331.

[3] – مجدي الجلاد: مذكرات أحمد إسماعيل وزير الحربية في معركة أكتوبر 1973، دار النهضة، مصر، ط1، 2013، ص197.

[4] – لودوفيك مون: الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل، تر: مارك عبود، المجلة العربية الثقافية العلمية، ط1، دار المؤلف، الرياض ،2014، ص29.

والسعودية والعراق عن رفع الأسعار بنسبة 60% بدلا من 50% اكتشفت الدول المنتجة أنها قادرة على التأثير في مجرى الأسعار تبعا للازمات وفي كانون 1973 حذرت الكويت من إن الدول العربية سوف تلجا في حالة وقوع أزمة سياسية في الشرق الأوسط إلى سلاح النفط وهكذا بدأت أول زيادة للأسعار النفط في 18 تشرين الأول 1973.70% كأنها رد سياسي للدول العربية على الهجوم الذي شنته إسرائيل في 6 تشرين الثاني وكانت إدارة نيكسون قد ردت على تحذير الكويت بالقول إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لا ترتبط بالنفط العربي وإنها ترفض إي ابتزاز والرضوخ له ويعود السبب في ذلك إلى إن مصالح الأمريكية لم تعتبر نفسها مهددة بأي ارتفاع حتى ولو كان شديد لأسعار النفط وذلك أن ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه إعاقة من فيها الأوروبيين واليابانيين.[1]

المبحث الثالث: تحديات التنمية والنفط العربي

مع تنامي حركة الاعتراف بحق المستعمرات في الحصول على استغلالها السياسي غداة الحرب العالمية الثانية، لجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تطوير أشكال جديدة للتعامل مع دول العالم مع دول العالم الثالث حديثة الاستقلال بحيث تضمن استمرار علاقات التبعية الاقتصادية، المالية والتكنولوجية لذلك فقد أكدت موجة الكتابات الاقتصادية الغربية المتوالية في مجال التنمية إن قضية التنمية في الدول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، هي قضية مصيرية ومسألة حياة أو موت، فالنفط ثروة ناضبة ،وما ذاك الاستنزاف من هذه الثروة دون حساب والإنفاق دون حساب، ومن الواجب عدم استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وخاصة النفط وإطالة عمر استخدامها لصالح الأجيال القادمة ،الثروة النفطية ليست ثراء فالثراء، يعني استمرار قدرة الثروة،

[1] – بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر 1945–1991، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص437 .438

على إن تعطي عائدا يتصاعد، بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة وأساسا لمستقبل الأجيال القادمة، إن الثروة النفطية تدر إيراداتها الحكومة وهذه الأخيرة هي الثرية وليس المجتمع.[1]

ولعل الوجه المألوف والتقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية، هو توفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال عائدات صادرات النفط، بل يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، كذلك فان اثر هذه التدفقات لا يقتصر على جانب تمويل الاستثمارات العامة والخاصة، فقط وإنما يشمل كذلك عناصر وموارد الاستهلاك العام التي تحتويها ميزانية الدولة، ويتضح من خلال مراجعة تطور الموازنات الإنمائية والموازنات العادية، في البلدان العربية النفطية قد شهدت تسارعا كبيرا منذ تصاعد العائدات النفطية، وقد بدأ هذا التصاعد باعتماد مبدأ المناصفة، في توزيع أرباح تصدير النفط عام 1952 بالنسبة للسعودية والكويت والعراق ،وبعد ذلك التاريخ بالنسبة للبلدان النفطية الأخرى.[2]

إن العلم العربي لا يزال يفتقر إلى سوق مالية نشطة تكون موجهة أساسا لتنمية المبادلات التجارية والاقتصادية العربية المتبادلة ولتمويل مشاريع المشتركة والقطرية على نطاق واسع، بحيث يتوقف العالم العربي عن الاضطلاع بدور المصدر للرساميل، والواقع أن الضربات الجدية التي وجهت لسياسة الكارتيل البترولي، ابتداء من عام 1970، على صعيد الأسعار وبشروط العقود والتأميمات التي قامت بها الجزائر عام 1971 وعام1971 وتأميم أل: أي، ني، شي، في العراق عام 1972 إن هذه العوامل مجتمعة أصبحت حقيقة قائمة بذاتها.[3]

المطلب الأول: دور النفط في التنمية العربية

يعتبر قطاع النفط بحجمه المتوافر في بعض البلدان العربية العامل الأهم والمحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعي في الوطن العربي.

---

[1] – محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات ألمعاصرة للتنمية العربية، سلسلة كتب ثقافية شهرية المجلس الوطني للثقافة، اش: احمد مشاري العدواني، ط1، 1979، ص11.

[2] – محمود عبد الفضيل: المرجع السابق، ص68.

[3] – كمال حمدان: التطورات النفط الاقتصادية بعد عام 1973، التقارير الاقتصادية الثانية، النفط العربي، معهد الانماء العربي، ط1، بيروت لبنان، 1982، ص26.

1-النفط مصدر التمويل الأساسي لمشاريع التنمية:

يشكل النفط في البلدان العربية مصدر التمويل الأساسي لعملية التنمية الوطنية كونه يوفر الرأس المال المطلوب لاستثمار في مشاريع الإنمائية.

وتتجه الموارد المالية أساسا إلى الخزينة العامة، مما يتيح لقطاع العام توظيف استثمارات ضخمة، كما تتيح أيضا رفع قيمة الاستهلاك العام، أي أبواب الموازنة العادية التي ينالها نصيب من الأموال النفطية، وبعض هذه الأبواب ذو أثر إنمائي كإنفاق الوزارة تربية والوزارات ذات صلة بالاقتصاد كالزراعة والصناعة والمواصلات. ويتوقف حجم الأموال التي يوفرها قطاع النفط حاليا على كمية الإنتاج والتصدير والسعر الذي يباع به النفط، أما سابقا أي قبل تأسيس منظمة الأوبك، فقد كان معظم العائدات النفطية من نصيب الشركات الأجنبية المسيطرة على صناعة النفط العربي، وكانت حصة الأقطار العربية المنتجة للنفط من هذه العائدات شيئا ليذكر.[1]

2-النفط يوفر الطاقة الضرورية للتنمية:

لا ينحصر دور النفط في تمويل المشاريع الإنمائية فحسب، بل يقوم أيضا بتحريك عجلة التنمية خصوصا في النشاطات والصناعات التي تحتاج إلى مزيد من الطاقة.

إن امتلاك الأقطار العربية لأكبر احتياطي نفط في العالم ونسبة 21% من احتياطي الغاز العالمي، يمنحها فرصة هائلة للاستفادة من هذه المصادر المحلية في تنشيط عملية التنمية قبل أن تنضب هذه المصادر وتصبح مستورد لها.[2]

3-النفط قطاع صناعي مهم قابل للتكامل على الصعيد العربي:

إن دوره الأهم والأبرز في هذا المجال هو كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية عربية تكون مركزا لانتشار الصناعة بمختلف فروعها، ويعني هذا الجانب من دور النفط دمج القطاع النفطي بشكل أوسع ببقية أجزاء الاقتصاد من خلال إنشاء شبكة من الصناعات المتكاملة كصناعة التكرار والبتروكيمياوي، والنقل، وصناعة الأسمدة والأدوية وغيرها.

[1] – حافظ برجاس: المرجع السابق، ص179.

[2] – نفسه، ص179.

إن هذا الاندماج يلغي العزل التي كان يعيشها قطاع النفط عندما كانت الشركات أصحاب الامتياز تسيطر عليه وتقصر ودوره على إنتاج الزيت الخام وتصدره وإدخال بعض الموارد المالية إلى خزينة الدولة.

إن أهمية تصنيع النفط الخام وتطويره على شكل منتجات مصنعة يرفع نسبة إرباح بشكل تفوق إرباح إنتاجه ويحد من تدني أسعاره ويخلق حركة صناعية تمتص وتفتح منافذ جديدة للدخل القومي والتطور التكنولوجي كما تسمح بدخول البلدان النفطية باب الصناعة والتجارة الدولية بصورة متزايدة.[1]

4-دور النفط الإنمائي على الصعيد العربي العام:

يمكننا ملاحظة ذلك من خلال القروض والتحويلات المالية والاستثمارات المباشرة التي أخذت البلدان الغنية بالنفط تقوم بتا إلى جانب المشاريع المشتركة التي تساهم فيها، ونشير في هذا السياق إلى دور المؤسسات العربية التي وفرت الفرص والموارد الملائمة لمشاركة النفط في التنمية العربية، ومن هذه المؤسسات (صناديق التنمية العربية في كل من الكويت، وأبو ظبي، والسعودية، والعراق، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التي تشترك في تمويله جميع الدول العربية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول و التي أنشأت تحت رعايتها خمسة شركات عربية مشتركة يغطي نشاطها عددا من جوانب قطاع النفط وهي: الشركة العربية البحرية لنقل النفط، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، ثم الشركة العربية للاستثمارات الهندسية ومع تعدد المؤسسات والمشاريع العربية المشتركة التي تعتمد في تمويلها على العوائد النفطية ،فان دور النفط

[1] – حافظ برجاس: المرجع السابق، ص180.

الإنمائي على الصعيد الوطن العربي يبقى محدودا وضيقا مالم يحصل نوع من التخطيط والتنسيق والتكامل الاقتصادي بين مختلف الأقطار العربية.[1]

المطلب الثاني: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية

إن بحث موضوع استراتيجية التنمية في المنطقة العربية وبخاصة بعد عام 1960 الذي تلازم مع بداية عشرية التنمية التي وضعتها الأمم المتحدة للنهوض بأوضاع الدول النامية ولتخفيف حدة الهوة بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة، وفي الحقيق إن العلاقات الاقتصادية الدولية لم تلعب دورا مساعدا في عملية التنمية في هذه الدول، وإنما ساهمت في إجهاض هذه العملية وتفشيلها وإبقائها أسيرة لمصالح الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، ولم ينجح عن انفتاح الدول النامية على السوق الرأسمالية العالمية وعن ارتباطها المتزايد بها، سوى المزيد من التخلف والتبعية واتساع في الهوة التي تفصلها عن الدول الصناعية.[2]

المطلب الثالث: طبيعة احتكار البترول الدولي

تلتزم تصفية نفوذ الاستعمار الجديد وسياسته وقاعدته العدوانية الإسرائيلية من الوطن العربي، وضمان اطراد تطور الثورة العربية حتى نهايتها في بناء المجتمع الاشتراكي، النضال من اجل تصفية احتكار البترولي الدولي، إذ انه تسيطر من خلال امتيازات نفطية مجحفة عقدة بين أطراف غير متكافئة.[3]

ويتصف نمط العمليات البترولية من تحري إلى الإنتاج والتصفية والنقل، وحتى التوزيع إلى الاستهلاك بسيطرة عدد قليل من شركات النفط العالمية، سيطرة تامة، ولا تقف حكومات هذه الشركات من ورائها فحسب، بل تساهم الحكومة البريطانية نفسها في شركة النفط البريطانية

[1] – حافظ برجاس: المرجع السابق، ص181.

[2] – كمال حمدان: المرجع السابق، ص45.

[3] – محمد سليمان حسن: نحو تأميم النفط العراقي، دراسات تقديمية السابعة، دار الطليعة، بيروت لبنان، (د. ط)، (د. س)، ص39.

بحوالي 48% من أسهمها وتسيطر عليها، كما تساهم الحكومة الفرنسية في شركة النفط الفرنسية بحدود 35% من رأسمالها وتوجه سياستها.[1]

لقد نشأت صناعة النفط العربية نشوءا شاذا، له خصائصه المميزة في السيطرة التامة للاحتكار البترول الدولي، ومن الضروري التأكد على تسعة خصائص تتصف بها صناعة النفط العربي في ظل احتكار البترول الدولي:

1. انعدام التناسب بين احتياط النفط العربي وإنتاجه.
2. الصناعة العربي تقوم على انعدام التوازن بين الصادرات النفط العربي وتكليف إنتاجه في العالم.
3. انعدام التوازن بين إنتاج النفط الخام وإنتاج النفط الصافي أو المنتوجات النفطية
4. انعدام التوازن بين إنتاج النفط العربي واستهلاكه.
5. أصالة نسبة رأس المال العربي إلى رأس المال الاستعماري في صناعة النفط العربي.
6. ارتفاع نسبة الأرباح الصافية إلى رؤوس الأموال المستثمرة.
7. انخفاض نسبة الأيدي العاملة إلى الإنتاج.
8. تسعيرة النفط الخام في ظل احتكار البترول الدولي تسعيرا هو في غير صالح إحداث التوازن بين مقدار صادراته وانخفاض تكاليفه.
9. تفاقم تبعية الاقتصاديات النفطية العربية لاحتكار البترول الدولي.[2]

المطلب الرابع التحديات التي تواجه النفط وسبل مواجهتها

1-التحديات:

يواجه النفط مجموعة من التحديات منها متطلبات الاستثمار المرتفعة، حيث تتجه صناعة النفط إلى تقليل الاستثمار في المناطق الهامشية ذات الظروف البيئية والأمنية الصعبة.

القيود البيئية: تؤثر القيود البيئية على مستقبل عمليات الاستكشاف والإنتاج.[3]

---

[1] – محمد سليمان حسن: المرجع السابق، ص39.

[2] – نفسه، ص58.

[3] – بيواري حسني: البترول أهميته مخاطره وتحدياته، ط1، دار آراس للنشر، العراق، 2006، ص54.

تطور مصادر الطاقة الأخرى: إن صناعة الطاقة المتجددة أصبحت تحتل جزءا هاما من السياسات الطاقة للدول المستهلكة.

2-سبل مواجهتها:

- عقد اجتماعات ومؤتمرات تقودها المنظمات المختصة بالنفط أوبك وغيرها من الدول المنتجة للنفط، الجمعيات الجيولوجية والجيوفيزيائية للاستكشاف جمعيات مهندسي النفط.
- ترشيد الاستهلاك المحلي في الدول المنتجة والعمل على تشجيع العمل على استخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط
- الدخول في مشاركات تقوم على الثقة والتعاون المتبادل لتحسين ظروف العمل.[1]

المبحث الرابع: تأسيس منظمة الأوبك

المطلب الأول: تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك

1-فكرة إنشاء منظمة الأوبك:

لقد انبثقت فكرة إنشاء المنظمة الأوبك، من المؤتمر العربي الأول، الذي عقد في القاهرة في 23 أفريل 1950، وفي هذا المؤتمر درست فكرة إنشاء منظمة نفطية، تلم شمل الدول العربية المنتجة للنفط، وتتعاون مع الدول الصديقة لمنتجة ذات الظروف المتشابهة، ولقد تعززت هذه الفكرة وبرزت بصورة أوضح، في المؤتمر النفط العربي، الثامن الذي عقد في القاهرة 1959، حيث دعيت إلى هذا المؤتمر وفود من فنزويلا وإيران، للمشاركة فيه وقد حصر الوفدان، لهذا المؤتمر وفي السنة التالية دعت الحكومة العراقية، إلى عقد المؤتمر الأول للأوبك في بغداد في أيلول 1960، هي هيئة دولية تضم اثنتي عشر دولة، تعتمد على صادراتها النفطية، اعتمادا كبيرا لتحقيق دخولها ويختصر اسمها على منظمة الأوبك، يعمل أعضاءها على زيادة العائدات من بيع

[1] – بيواري حسني: المرجع السابق، ص66.

النفط في السوق العالمية ،أسست هذه المنظمة من قبل السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا في جافني 1961، انضمت قطر إلى الأوبك.[1]

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية: *Opec*[2]

organization of petroleum exporting countries

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات، والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارت، التي تسيطر على أسعار البترول، وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب في انخفاض الأسعار، في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار، كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط، الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط، خارج حدودها وحماية مصالح الدول المنتجة، وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة.[3]

تأسست في مؤتمر، عقد في بغداد سبتمبر 1960، بخمس دول مؤسسة، هي العراق إيران الكويت والسعودية وفنزويلا، لاحقا انضم لهذه الدول المؤسسة دول أخرى هي قطر 1961، إندونيسيا وليبيا 1962، والإمارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969 كان مقر الأوبك في جنيف بسويسرا، قبل أن ينتقل إلى فيينا بالنمسا في سبتمبر 1965.[4]

المطلب الثاني: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك"

لقد بادرت كل من ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية إلى إنشاء منظمة الأقطار العربية المنظمة للبترول في كانون الثاني "جانفي" 1968 واختيرت دولة الكويت كمقر المنظمة، واشترط في العضوية أن تكون الدول العضوية عربية أي التأكيد على القومية العربية في الانتماء

---

[1] – مشدن وهيبة: أثر التغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2003-2004، ص52.

[2] – نخلة زينب وبن حمة عبد العظيم: دور الطاقة في العلاقات الأوربية المغاربية، إشراف ذميسي الخليفة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2012-2013)، ص10.

[3] – زينب نخلة: المرجع نفسه، ص 11.

[4] – روبرت سليتر: سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية: تر: محمد فتحي خضر، دار هنداوي، ط1، 2016، ص 59.

بالإضافة إلى أن أهم مكونات الدخل القومي لتلك الدولة ينبغي أن يكون مصدره الرئيسي النفط، وفي 1971/12/09 تم تعديل هذا الشرط، وقد انضمت كل من الجزائر والبحرين وقطر وأبو ظبي إلى عضوية المنظمة في مارس 1971، وبعدها انضم العراق وسوريا في1972 ومع مطلع 1973 انضمت جمهورية مصر العربية ،هكذا صبح مجموع الأعضاء عشرة أقطار عربية تستحوذ على نحو نصف مجموع الاحتياطي للنفط الخام.[1]

تهدف هذه المنظمة إلى:

- تحقيق التعاون التام بين الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط.
- تحديد الرسائل والسبل للحفاظ على مصالح الأعضاء.
- تأمين وصول النفط إلى الأسواق الاستهلاكية بشروط عادلة ومعقولة.
- توفير الأجواء المناسبة لرأسمال والخبرة المستثمرين في صناعة النفط.[2]

[1] – محمد أزهر سعيد وعبد المنعم عبد الوهاب وأزاد محمد أمين: جغرافية النفط والطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية العراقية،1971، ص276.

[2] – نفسه، ص277.

خـــــاتمة

خاتمة:

نستنتج مما سبق بعد اكتشاف النفط في الوطن العربي، أصبح بمثابة نعمة ونقمة في أن واحد، بالنسبة للدور الذي يلعبه من الناحية الاقتصادية له دور في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بالأخص عائداته الضخمة، فكانت سببا في النهوض الاقتصادي وبناء البنية التحتية للبلدان المنتجة للنفط، من مؤسسات ومدارس، وطرق، إما باعتباره نقمة لقد كانت الدول الغربية تطمح للحصول على هذا المورد الهام بشتى الوسائل، فكانت منطقة الشرق الأوسط هي بؤرة الصراع، وظهور حركة استعمارية غربية تستهدف المناطق النفطية في الوطن العربي، من بينها بريطانيا وفرنسا بعدما خرجوا من الحرب العالمية الثانية محطمين في شتى المجالات بالخاص الاقتصادية، والولايات المتحدة الأمريكية التي كان الدور لشركاتها الأخوات السبع، إكسون ورواياال دوتش شل، شركة النفط الأنجلوفارسية أصبحت تسمى بريتش، وموبيل، وتكساكو، شيفرون وجلف أويل، ولقد استهلكت الولايات النفط العربي بكميات كبيرة ولكن بعد دعمها للكيان الصهيوني أخذ عنها العرب وجهة نظر مخالفة قامت بتحذير الولايات من الدعم الإسرائيلي لكن هذه الأخيرة لم تلبي النداء، قام العرب بردة فعل عنيفة تمثلت في الحضر النفطي 1973. وأصبح العرب يميلون إلى الاتحاد السوفياتي هذا بعدما حدثت أزمات في الوطن العربي بسبب الدول الغربية. فقام العرب بتأميم المحروقات وأصبح النفط يباع مقابل الذهب بعدما كان الملك عبد العزيز لا يثق في النقود الورقية فقد أصر أن يدفع مقابل النفط ذهبا.

الملاحق

الملحق رقم 1: الدول العربية النفطية وتاريخ اكتشاف النفط فيها

الدول العربيه النفطيه وتاريخ إكتشاف النفط فيها

القطر	تاريخ الاكتشاف	تاريخ بدء الانتاج
أ/ اقطار المشرق العربي:-		
العراق	١٩٠٩م	١٩٣٤م
البحرين	١٩٣٢م	١٩٣٢م
الكويت	١٩٣٨م	١٩٤٦م
السعوديه	١٩٣٨م	١٩٣٨م
قطر	١٩٤٠م	١٩٤٠م
الامارات العربيه المتحده	١٩٥٣م	١٩٦٥م
سوريا	١٩٥٦م	١٩٦٨م
سلطنه عُمان	١٩٦٢م	١٩٦٧م
جمهوريه اليمن الديمقراطيه	١٩٨٢م	١٩٨٧م
المملكه الاردنيه الهاشميه	١٩٨٣م	١٩٨٥م
الجمهوريه العربيه اليمنيه	١٩٨٤م	١٩٨٦م
ب/ الاقط .ار العربي .ه ف .ي افريقيا:-		
مصر	١٩٠٧م	١٩١٤م
المملكه المغربيه	١٩٢٨م	١٩٣٢م
الجزائر	١٩٥٦م	١٩٥٦م
ليبيا	١٩٥٨م	١٩٦١م
تونس	١٩٦٤م	١٩٦٦م

المصدر:- منظمة الاقطار العربيه المصدره للبترول ، التنقيب عن البترول في الوطن العرب ي ، الكويت ، الطبعه الثانيه ١٩٨٩م ، ص٢٦٢.

الملحق رقم 2: الاحتياطات العالمية المثبتة للنفط في العالم

ملايين البراميل	المنطقة
27.646.0	أمريكا الشمالية
22.446.0	ما تشكله الولايات المتحدة منها
111.172.7	أمريكا اللاتينية
79.190.5	أوروبا الشرقية
77.832.0	ما يشكله الاتحاد السوفيتي السابق منها
18.268.5	أوروبا الغربية
698.906.3	الشرق الأوسط
93.549.5	إفريقيا
38.434.0	آسيا المحيط الهادي
1.067.176.4	الإجمالي
847.718.8	ما تشكله أوبك منه
79.4	النسبة المئوية لأوبك من الإجمالي

توبي شيللي: المرجع السابق، ص40

الملحق رقم 3: أسعار النفط المعدلة لسعر الصرف والتضخم من سنة 1973

السنة	(دولار/ برميل)	(دولار/ برميل)
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.68
1979	17.25	9.04
1981	32.51	15.55
1982	32.38	15.93
1986	13.53	5.50
1990	22.26	6.38
1994	15.53	4.22
1998	12.28	3.19
2000	27.60	7.78
2002	24.36	6.55
2003	28.10	6.53

توبي شيللي: النفط السياسة والفقر والكوكب ،تر:دينا الملاح ،،ص 40

الملحق رقم 4: جدول يوضح شركات النفط الكبرى العاملة في الخليج العربي

اسم الشركة	جنسيتها	تاريخ تأسيسها	المنطقة العاملة فيها بالنسبة لدول الخليج
ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	أمريكية	1882	السعودية _قطر _الامارات
موبيل أويل	أمريكية	1882	السعودية _العراق _قطر
شل الهولندية	بريطانية /هولندية	1890	العراق _قطر _الامارات
جولف اويل	أمريكية	1901	الكويت
بريتش بتروليوم	بريطانية	1909	العراق _الكويت _قطر الامارات
الفرنسية للبترول	فرنسية	1924	العراق _قطر الامارات عمان
تكساكو	أمريكية	1926	السعودية _البحرين _قطر
ستاندارد اويل أوف كاليفورنيا	أمريكية	1926	السعودية _البحرين

شيماء مسج بكة الزيادي: النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، (1973–1980)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ معاصر، اش: مقدام عبد الحسن فياض، جامعة الكوفة، 2013–2014، ص30.

الملحق رقم 5: خريطة الجزيرة العربية عند نهاية العقود الثلاثة من القرن العشرين

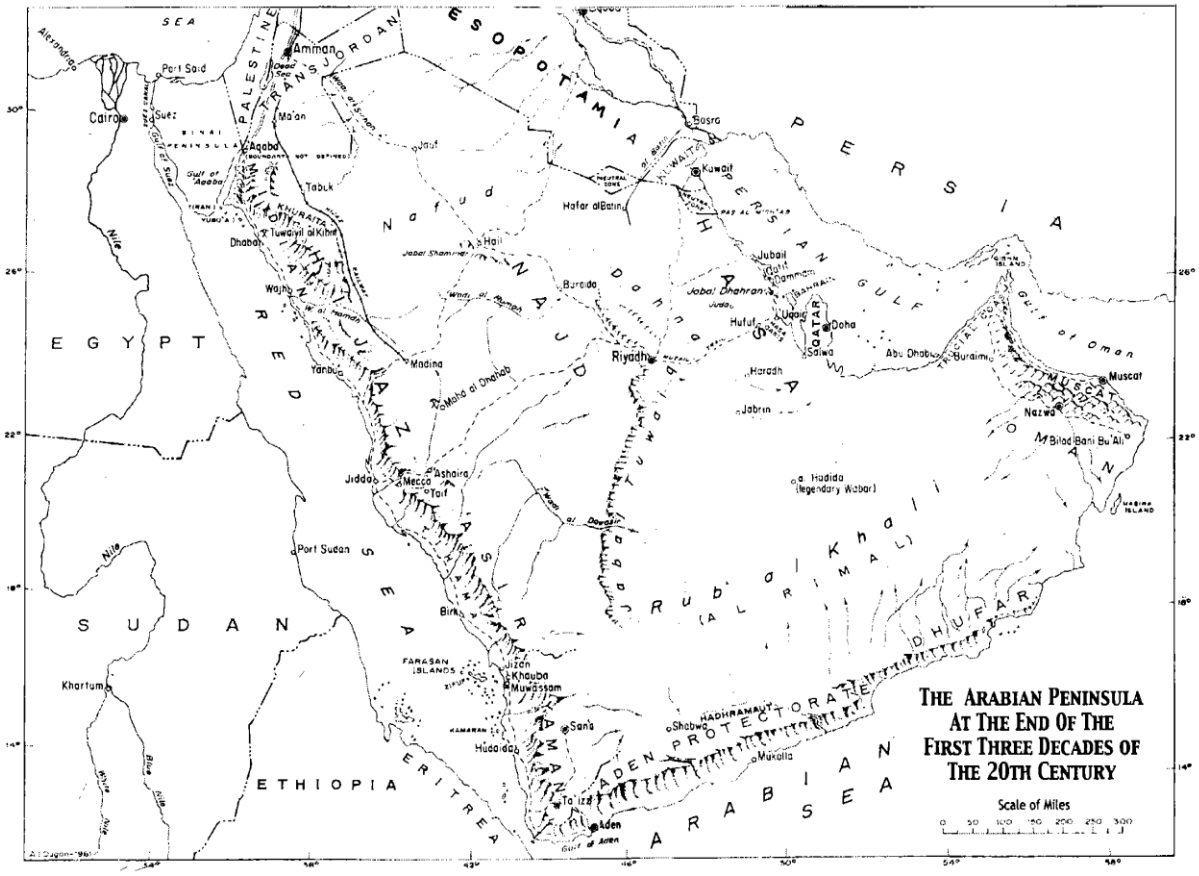

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع

1. إبراهيم قصي عبد الكريم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا، منشورات الهيئة العامة، للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
2. أبو جابر كامل: الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، مصر، 1971.
3. إياد ناظم جاسم: أزمة النفط الإيراني 1951-1954، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مج1، ع2، 1915.
4. بابعير عبد الوهاب صالح: منطقة الخليج بين التنافس الأجنبي والصراع الداخلي، فهرسة مكتبة الملك فهد، جدة، 1427.
5. بالوك توماس: سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق، تق: محمد سليمان حسن، تشرين الثاني، مطبعة العاتي، بغداد، (د. ط)، 1958.
6. البراوي راشد: حروب البترول في الشرق الأوسط، دراسات في السياسة الاستعمارية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط4، 1953.
7. برجاس حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، تق: محمد مجذوب، دار بيسان، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
8. البشرى محمد أمين: الأمن العربي المقومات والمعوقات، ط1، الرياض، 2000.
9. التكريتي سليم طه: الصراع على الخليج العربي، السلسلة السياسي 12، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1966.
10. الجلاد مجدي: مذكرات أحمد إسماعيل وزير الحربية، معركة أكتوبر 1973، دار النهضة المصرية، ط1، مصر، 2013.
11. جون فيلبي هاري سانت: مغامرات النفط العربي، تر: عوض البادي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001.

12. حسن محمد سليمان: نحو تأميم النفط العربي، دراسات تقديمية7، دار الطليعة، بيروت، لبنان، (د.س).
13. حسني بيواري: البترول أهميته مخاطره وتحدياته، ط1، دار آراس للنشر، العراق، 2006.
14. حلة محمد علي: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1918-2008)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيت النهضة وبيروت، لبنان، 2014.
15. حمدان كمال: التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973، التقارير الثانية، النفط العربي، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1982
16. حيتاوي محمد: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، تص: أحمد ياسين، دار أرسلان.
17. دولوناي جاك وجان ميشيل شارلييه: الجانب الخفي من تاريخ البترول، تر: محمد سميح السيد، ط1، دمشق، دار طلاس، 1987.
18. الرميحي محمد: النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر حربية، عالم المعرفة، سلسلة في يناير، إشراف أحمد مشاري العدواني،1990.
19. الزاوي ناظم يونس: التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران 1901-1951، دار الدجلة، (د.ط)، (د.ب)، 2010.
20. زلوم عبد الحي: الحروب البترولية الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مؤسسة العربية للدراسات، ط1، 2005.
21. سعيد محمد أزهر وعبد المنعم وهاب وأزاد محمد أمين: جغرافية النفط والطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية العراقية، 1971.
22. سليتر روبرت: سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي، دار هنداوي، ط1، 2016.

23. سليمان حكمت سامي: نفط العراق، دراسات سياسية واقتصادية، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا، 1958.

24. الشاذلي فريد سعد: حرب أكتوبر دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو، 2003.

25. شيللي توبي، النفط السياسة والفقر والكوكب، تر: ديانا ملاح، مكتبة نرجس، المملكة العربية السعودية، ط1، 2010.

26. صابر محمد: النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، سلسلة الثقافة الشعبية، (د.س).

27. طعمة هادي: الخليج العربي في استراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة، وزارة الإعلام، السلسلة الإعلامية، 1971.

28. عاطف سليمان: الثروة النفطية ودورها العربي، دور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

29. عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، دار جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

30. عبد الستار لبيب: أحداث القرن العشرين منذ 1919، ط3، دار المشرق، بيروت لبنان، 1987.

31. عبد الفضيل محمود: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، اش: أحمد مشاري العدواني، عالم المعارف، ط1، 1979.

32. عبد القادر هواري: الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقة المتجددة في الاقتصاديات العربية، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة وجامعة فرحات عباس، سطيف1، إش: صالح صالحي، 2018/2017.

33. عبد الله عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة للنشر، القاهرة، 1989.

34. عتيقة علي محمد: الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1991.

35. عطار طلال محمد نور: قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، منتدى سور الأزيكية، ط1، الرياض، 2006.

36. علوش ناجي: الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط1، 1986.

37. العمري أحمد سويلم: صراع البترول في العالم العربي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، دار القلم، 1960.

38. غانم شكري: النفط والاقتصاد الليبي (1956–1970)، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية، ط1، بيروت، لبنان، 1958.

39. فيتالس روبرت: مملكة أمريكا صناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي، تر: سلطان العلي، جسور للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2012.

40. قاسم جمال زكريا: الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، جامعة عين الشمس

41. قرم جورج: تاريخ الشرق الأوسط من الأزمة القديمة إلى اليوم.

42. القروي هشام سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000–2008)، الشرق الأوسط الكبير، حقيقة أم اختراع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة يوليو، 2012.

43. اللاوندي سعيد: الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (د.ط)، (د.س).

44. لورنس هنري: اللعبة الكبرى، الشرق العربي والصراعات الدولية، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة، ط1، 1992.

45. مباشر عبده: يوميات أكتوبر في سيناء والجولان، دار المعارف المصرية، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.س).

46. محمد نصر صلاح وكمال الدى الحناوي: الشرق الأوسط في مهب الريح، دراسات استراتيجية، مكتبة النهضة المصرية، ط1، مطبعة الشبكش، مصر، 1949.

47. محمود نجم: المقايضة (برلين–بغداد)، الخلفية التاريخية لحرب لم تنتهي بعد، منشورات الغد، مكتبة الإسكندرية، (د.ط)،1991.

48. مخفي أمينة: محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ج1، 2014/2013.

49. مصطفى أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978.

50. ملوحي ناصر محي الدين: إبادة الهنود الحمر، اسوء كارثة سكانية في التاريخ البشري، دار الغسق للنشر، سورية، 2018.

51. المنصور أحمد محمد: اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، إش: محمد أمين البايدي وعبد الله علي البار، 1919.

52. ميكال بيار: تاريخ العالم المعاصر (1945–1991)، تع: يوسف ضمومط، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1993.

53. هاني حبيب: النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، تص: أبو عبد الرحمان الكردي، شركة مطبوعات بيروت، لبنان، ط1، 2006.

54. الهياجنة عدنان: القوة الأمريكية ومستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي، جامعة الهاشمية الزقاء، لأردن، (د.ط)، (د.س).

55. هيثم غالب الناهي: تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية، دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

56. هيكل محمد حسين: حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

57. يحي جلال: العالم العربي الحديث، المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، المكتبة التاريخية، دار المعارف، مصر، 1965.

ثانيا: المذكرات

1. خير الدين وحيد: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، اش: الطيب داودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012-2013).

2. حسين فاضل: مشكلة الموصل، دراسات في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية وفي الرأي العام، رسالة دكتوراه، جامعة أنديانا في الولايات المتحدة، مطبعة الرباط، 1955.

3. ركاب فضيلة وخيرة شافعي: الحرب الباردة وتأثيرها على المشرق العربي (فلسطين-مصر-العراق)، (1948-1958)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2013.

4. الزيادي شيماء مسج بكة: النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، (1973-1980)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ معاصر، اش: مقدام عبد الحسن فياض، جامعة الكوفة، 2013-2014.

5. زينب نخلة وبن رحمة عبد العظيم: دور الطاقة في العلاقات الأوربية المغاربية، اش: خميسي الخليفة، مذكرة لنيل ليسانس علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، تخصص اقتصاد بترولي، 2013/2012.
6. عبد الكريم نقياس: أثر منظمة الأوبك على السوق النفطية العالمية من1960 إلى2011، مذكرة شهادة الماستر، تخصص علوم اقتصادية، إش: خليفة خميسي، جامعة قاصدي، مربح، ورقلة، 2013.
7. وهيبة مشدن: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2004/2003.

ثالثا: الموسوعات

1. الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان.
2. عبد الكافي: إسماعيل عبد الفتاح الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، كتب عربية للنشر، (د. م)، (د.ت).
3. حاطوم نور الدين: الموسوعة التاريخية (تاريخ عصرنا منذ1945)، ج10، دار الفكر الحديث، 1971.

رابعا: المجلات

1. حمزة طيبي: الثروة النفطية في البلدان ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، 2014.
2. محمود فارس تركي: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والعلم، مج16، ع4، جامعة الموصل، 2009.
3. مون لودوفيك: الطاقة النفطية والنووية الحاضر والمستقبل، تر: مارك عبود، المجلة العربية الثقافية العلمية، ط1، دار المؤلف، الرياض، 2014.

4. المشهداني علي محمد: نظام حيازة الأراضي في العراق وانعكاساتها السياسية والاجتماعية (1914-1965)، رؤى وتحاليل اقتصادية معاصرة، مجلة ديالي، عدد56، العراق.
5. محمد أسماء عبد عطية: السياسة الأمريكية اتجاه السعودية وإيران قبل عام1955، إش: عايدة السيد إبراهيم سليمة، مجلة البحث العلمي في الأدب، عدد 19، ج7، 2018.
6. فريرمان روبرق: السوفييت والشرق الأوسط منذ عام1970، كتب سياسة، العدد الثاني، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مركز النيل للإعلام والتعليم، (د.س).
7. الحسني فاضل محمد: التنافس البريطاني الأمريكي حول امتياز النفط في عمان 1922-1937، الوثيقة دورية تاريخية محكمة، يصدرها مركز الوثيقة التاريخية بدولة البحرين، رئيس التحرير: عبد الله خالد آل خليفة، العدد 37، يناير، 2000.
8. أبو ملحم رياض: النفط والمجتمع العربي، مجلة الوحدة، إشراف: محمد أحمد، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، عدد 23 أفريل 1988.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... 01

مدخل تمهيدي

تعريف النفط..... 05

أهمية النفط العربي ومكانته..... 05

الفصل الأول

تاريخ اكتشاف النفط في الوطن العربي 1913

المبحث الأول: اكتشاف النفط في الوطن العربي 08

المطلب الأول: اكتشاف النفط في العراق..... 08

1-التنقيب عن النفط ومنح الامتيازات..... 08

2-التنقيب على نفط الخليج بداياته وامتيازاته 11

3-اكتشاف البترول في القطر المصري..... 13

4-اكتشاف النفط في ليبيا..... 14

5-اكتشاف النفط في الجزائر..... 15

المطلب الثاني: اكتشاف النفط في السعودية 16

1-النفط في الشرق الأوسط..... 18

المبحث الثاني: الامتيازات النفطية وأهم الشركات النفطية (1914-1933)..... 19

المطلب الأول: الامتيازات النفطية..... 19

1-امتياز جستر..... 20

2-الامتيازات الأمريكية البريطانية..... 21

3-تقديم إيران امتيازات للولايات المتحدة الأمريكية..... 21
4-منح السعودية امتيازات للولايات المتحدة الأمريكية..... 21
المطلب الثاني: الشركات البترولية..... 22
1-شركة ستاندارد أويل..... 22
2-شركة شل الهولندية الملكة..... 23
3-شركة ستا ندر أويل..... 23
4-الشركة البترولية التركية..... 23
5-شركة النفط الأمريكية..... 24
المبحث الثالث: الحركة الاستعمارية والنفط العربي..... 25
المطلب الأول: اهتمام بريطانيا بنفط العراق..... 25
1-المنافسة على نفط العراق والخليج العربي..... 26
2-التنافس بين الدول الكبرى..... 27
2-1-النفط العربي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية..... 27
2-2-التنافس البريطاني الأمريكي حول النفط العماني..... 28
3-دخول الشركات الأمريكية منطقة الخليج..... 28
4-الصراع على البترول في الخليج العربي..... 31
5-الصراع والأطماع الأوربية في الخليج العربي..... 31
6-الموصل بين إنجلترا وفرنسا والأطماع الاستعمارية..... 32
7-الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي (1941-1951)..... 32
8-الاستيلاء على نفط العربي..... 33
9-الحرب بين العراق وإيران..... 35

الفصل الثاني

النفط العربي والحرب الباردة وتحديات التنمية

المبحث الأول: النفط الحرب الباردة..... 37
المطلب الأول: النفط العربي والحرب الباردة..... 37

1-سياسة أمريكا بترول الشرق الأوسط..... 38
المطلب الثاني: تنسيق السياسة البترولية لأنجلو أمريكية..... 40
المطلب الثالث: النفط والسياسة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية..... 40
المطلب الرابع: النفط السعودي والإيراني وأثره على العلاقات الأمريكية
..... 41
المبحث الثاني: أزمات الشرق الأوسط والنفط العربي..... 42
المطلب الأول: حرب 1948-1949..... 42
المطلب الثاني: العدوان الثلاثي على مصر 1956..... 43
المطلب الثالث: حرب أكتوبر 1973..... 45
1-صدمة النفط الأولى 47
المبحث الثالث: تحديات التنمية والنفط العربي..... 48
المطلب الأول: دور النفط في التنمية العربية..... 49
1-النفط مصدر التمويل الأساسي لمشاريع التنمية..... 50
2-النفط يوفر الطاقة الضرورية للتنمية..... 50
3-النفط قطاع صناعي مهم قابل للتكامل على الصعيد العربي..... 50
4-دور النفط الإنمائي على الصعيد العربي العام..... 51
المطلب الثاني: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية..... 52
المطلب الثالث: طبيعة احتكار البترول الدولي..... 52
المطلب الرابع التحديات التي تواجه النفط وسبل مواجهتها..... 53
1-التحديات..... 53
2-سبل مواجهتها..... 54
المبحث الرابع: تأسيس منظمة الأوبك..... 54
المطلب الأول: تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك..... 54
1-فكرة إنشاء منظمة الأوبك..... 54

المطلب الثاني: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك"..... 55
خاتمة..... 58
الملاحق..... 60
قائمة المصادر ولمراجع..... 66
فهرس المحتويات..... 75
ملخص الدراسة

الملخص:

تتبوأ الدولة العربية مكانة هامة على خارطة البترول العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، فكان سببا في النهوض الاقتصادي وبناء البنية التحتية لها وظهور الحركة الاستعمارية الذي جعل منها محل أنضار دول الغربية للحصول عليه وذلك بمساعدة شركاتها النفطية التي بدأت تتنافس فيما بينها لاستحواذ على اكبر كميات من النفط العربي وبسبب سياسة التعسفية لهذه الشركات حيث أحدثت أزمات سياسية اقتصادية فلجأت الدول العربية باستخدام نفطها كسلاح لضرب الدول الغربية و التخلص من سيطرتها، كما أدخلته في مواجهتا في حروبها مع الكيان الإسرائيلي، كما قامت بحركة واسعة في تأميم محروقاتها وإرجاع السيادة إليها بإنشاء منظمة الأوبك.

Summary:

The Arabic countries has an important position among petroleum countries also they hare the biggest ail reservation in the world their oil reservation caused its economic development and built their structures the Arabic countries and where a trcasure for colonial countries and petroleum companies to take control of its oil reservation these companies used a brutal policy That made a political problems so the Arabic That countries used oil as weapon to strich hese companies led to the Arab –Isreali war also the Arabic countries crcted the OPAC organization to take a fall control of their oil resources and theirs power of stade .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): سالمي زينب

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203586260

والصادرة بتاريخ: 2018.10.23

عن دائرة: المسيلة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: مذكرة ماستر عنوانها: تطور المسألة النفطية في الوطن العربي (1973-1993)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/09/21

إمضاء المعني

صدق على التوقيع
21 سبتمبر 2020
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه عن الإدارة الإقليمية
حمدي زينب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): يبيبي ياسمينة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 382755

والصادرة بتاريخ: 2013 / 06 / 27

عن دائرة: مقرة ولاية المسيلة

المسجل (ة) بكلية: علوم إنسانية وعلوم اجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: مذكرة تخرج ماستر: تطور المسألة القطبية في الوطن العربي (1973 - 1991)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020-09-21

تصديق على التوقيع
21 سبتمبر 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه عون الإدارة المختص
جعسدي زينب

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
الرقم: ق....ك.ع.إ.إ.ج/2020

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في:

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع:.....تطور المسألة الدغطية غب الوطن العربي 1973-1913.....
.....

الشعبة:.....تاريخ.....التخصص:.....وطن عربي معاصر

إعداد الطالبة(ة): ـ/ـ

1- ..لسالمي.....زينب.....رقم التسجيل :15351136118.....الفوج..05.....
2 - بيبي يا سمينة رقم التسجيل H2015351083700
إشراف:..أحمد مسعود سيد علي.الرتبة:...حكتور.....

أقر بأنني اتبعت العمل المذكور أعلاه في الجلسات الإشرافية طيلة الموسم الجامعي 2019-2020 وأسمح بإيداعه لإدارة القسم.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):